الجرح والتعديل عند الإمام أحمد بن حنبل

إعداد
قاسم علي سعد

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، يُعزّ من يشاء ويُذلّ من يشاء، {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ}(النور: ٢١)، والصلاة والسلام على إمام المُزَكِّين خاتَم الأنبياء وسيِّد الأتقياء، {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَـؤُلاء شَهِيداً}(النساء: ٤١)، صلى الله عليه وعلى آله الأنقياء وصحابته الأوفياء، ومن ارتضى سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعـــد: فإن جلالة البحث في الأصل تنبثق من جلالة موضوعه، وموضوعه هنا علم اختُصت به هذه الأمة وهو الجرح والتعديل، وعَلَم أعزّ الله به الدين وهو الإمام المبجّل أحمد بن حنبل، فشرُف البحث بهذا العَلَم وذاك العِلْم.

والإمام أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبل الذُّهْلي الشَّيْباني، المَرْوزي ثم البغدادي، المولود ببغداد سنة ١٦٤هـــ، والمتوفى بها سنة ٢٤١هـــ. ولو جُرِّدت صفحات هذا البحث كلُّها لذكر فضائله، والتنويه بمناقبه، والإشادة بشمائله، لقصُرت وعَجَزَت.

وقد برع الإمام أحمد في علم الجرح والتعديل كما برع في غيره من فنون الحديث وعلومِ الإسلام وآدابه، وحسبنا في توسُّعه وتفنُّنه قولُ شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: "أحمدُ إمام في ثمانِ خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفَقْر، إمام في الزهد، إمام في الوَرَع، إمام في السُّنّة"(١).

فالورع العالي الذي اتصف به هذا الإمام لم يُحجمه عن الخوض في علم الجرح والتعديل، لأن هذا العلم من ضرورات حفظ الدين والذبّ عن سنة النبي ﷺ، وليس هو من الغِيْبة المنهي عنها، بل هو النَّصيحة والأمانة. قال محمد بن بُنْدار الجُرْجاني: "قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتدّ عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب. فقال أحمد: إذا

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ١٠.

سكتَّ أنت وسكتُّ أنا، فمتى يَعْرِف الجاهلُ الصحيحَ من السَّقيم؟!"(١).

وهذا الذي اختاره الإمام أحمد هو مذهب النقاد من قبله، ولهم في ذلك أقوال كثيرة، أقتصر منها على خبر رواه الإمام أحمد نفسُه، قال ابنه عبد الله: "حدثني أبي قال: حدثنا عفّان قال: حدثنا يحيى بن سعيد -(يعني القطان)- قال: سألت شعبةَ وسفيانَ بنَ سعيد وسفيانَ بن عُيينة ومالكَ بن أنس عن الرجل لا يَحْفظ أو يُتّهم في الحديث؟ فقالوا لي جميعاً: بيِّن أَمْرَه"(٢).

فكل هذا يدلّ على وجوب الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً لمن تأهل لذلك، وقد قام بهذا الأمر الإمامُ أحمد خيرَ قيام، وتصدى له بعلم وحكمة وحزم وورع، وكذلك فعل الأئمة من قبلُ ومن بعدُ. قال النووي: "اعلم أن جرح الرواة جائز، بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل هو من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك"(٣).

فعلم الجرح والتعديل فرض كفاية لصون الدين، وحفظ الشريعة، وقد أداه علماء النقد خير أداء، وبذلوا لتحقيقه جُهداً ليس له نظير عند أمم الأرض قاطبة،حتى عُدّ هذا العلم مَنْقَبة من مناقب هذه الأمة، وخصيصة فاضلة من خصائصها.

وأتحدث عن الإمام أحمد في موضوع الجرح والتعديل، من خلال عنوانين كبيرين، أولهما مكانته فيه، والآخر ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عنده ومنهجه في نقد الرواة.

---

(١) أخرجه أبو بكر الخطيب في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ١/ ١٧٨-١٧٩، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٠٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٦٨٤). وينظر مقدمة الصحيح لمسلم بن الحجاج ١/ ٧-١٢، والعلل الصغير للترمذي -آخر جامعه- ٦/ ٤٤٣-٤٤٤، والكفاية للخطيب: باب وجوب تعريف المزكِّي ما عنده من حال المسؤول عنه ١/ ١٤٩-١٧٩.

(٣) شرح صحيح مسلم ١/ ١٢٤.

ولم تَجُد دُور النشر بكتاب أو بحث دَرَس موضوع الجرح والتعديل عند الإمام أحمدَ بن حنبل، سوى كتاب واحد لم يتمَحّض لهذا الأمر، واسمه (منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال)(١) للدكتور أبو بكر بن الطيب كافي، فعنوانه يدل على حاله، وهو أنه منعقد أصلاً لبيان منهج الإمام أحمد في التعليل، وقد تعرّض لموضوع الجرح والتعديل في الباب الرابع منه، لكن من خلال التعليل، وذلك تحت اسم: (أثر التعليل في الجرح والتعديل عند الإمام أحمد). والكتاب نافع، وقد استفدت منه.

---

(١) نشرته في مجلد دار ابن حزم ببيروت.

المبحث الأول
مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل

أرفع درجات حفاظ الحديث من بلغ منزلة الانتقاد والجهبذة، وهم أهل الجرح والتعديل والتعليل[1]، ويُشترط لبلوغ هذه المنزلة الرفيعة شروط كثيرة لا يستطيعها إلا القلة من الرجال، أَجْمَلَها شمس الدين الذهبي بقوله: "والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامّ المعرفة، تامّ الوَرَع"[2]. وقد بلغ الإمام أحمد في هذه المنزلة المُنيفة مرتبة الكُمَّل من النقّاد التي لم ينلها إلا الواحد بعد الواحد من الأئمة.

وأتحدث عن مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل من خلال موضوعين رئيسين، هما بلوغه الاجتهاد المطلق في النقد، واعتناء العلماء بجمع أحكامه في الرجال مع اعتمادها.

المطلب الأول: اجتهاد الإمام أحمد المطلق في الجرح والتعديل

الاجتهاد له مراتب متفاوتة، أعلاها الاجتهاد المطلق، وهو كائن في النقد الحديثي مثلما هو واقع في اجتهاد الفقهاء، قال زكي الدين المنذري: "واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد"[3]. وبلوغ الإمام أحمد مرتبة الاجتهاد المطلق له أسبابه ودلائله:

أولاً: أسباب بلوغ الإمام أحمد مرتبة الاجتهاد المطلق في الجرح والتعديل، ومن أهمها:

أ- أصالة عصره: لا شك أن عصر النبغاء البارعين وبيئتهم العلمية لها أثر كبير في نبوغهم وبراعتهم، وقد كان هذا للإمام أحمد، الذي عاش العصر الذهبي للسنة المطهرة،

(١) تنظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ٦، ١٠.
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٤٦. ومن رام التوسع فلينظر مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم سعد ١٣٥-١٦٩.
(٣) رسالة في الجرح والتعديل ٤٧.

الذي تفانى أهله في حفظ السنة وتدوينها وانتقائها، واستفرغوا وُسْعهم في الذبّ عنها، ومواجهة التحديات الكثيرة المتمثلة أساساً بالوضاعين والمبتدعة، واستنهضوا الهِمم بحالهم وقالهم لتبقى السنة غَضّة طَرِيّة نَقيّة.

ففي عصر الإمام أحمد كان أقرانه الجهابذة الأفراد، أمثال:

يحيى بن معين البغدادي: وهو الإمام الفرد في الجرح والتعديل، الذي فاق فيه كل أهل عصره، حتى صار ميزاناً، قال فيه ابن عدي: "وبه تُستَبرأ أحوال الضعفاء"[1]. وقال رفيقه ابن المديني: "انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين"[2]. وهذا أحمد بن حنبل يقول فيه: "ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن! يُظهِر كذب الكَذّابين"[3]. وقال أيضاً: "كان أعلَمَنا بالرجال يحيى بنُ معين"[4]. بل قال شيخ هذه الطبقة في الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان: "ما قدم علينا مثلُ هذين الرجلين: أحمدَ بن حنبل ويحيى بنِ معين"[5].

وقد أحسن ابن رجب الحنبلي في تلخيص حال ابن معين في الجرح والتعديل إذ قال: "الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يُعَوِّلون...وكان يحيى يوسِّع القول في الجرح، ولا يحابي أحداً، بل يَصْدَع به في وجه صاحبه، ولهذا قال عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي: (كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة)"[6].

وعلي بن المديني البصري: وهو الإمام المُقَدَّم في علم التعليل، قال شيخه سفيان بن

(١) مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢١٨-٢١٩.
(٢) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٢٦٦.
(٣) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٢٦٨.
(٤) المصدر السابق ١٠/ ٥٦.
(٥) أخرجه أبو القاسم بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٦٥/ ٢١. وقد أخرجه من قبلُ بالمعنى ابن حبان في مقدمة المجروحين من المحدثين ١/ ٥٢.
(٦) شرح علل الترمذي ١/ ٤٨٨، ٤٨٩.

عُيينة: "والله لَمَا أتعلمُ منه أكثرُ مما يتعلمُ مني"[1]. وكذلك قال شيخه يحيى القطان: "وأنا أتعلم من عليٍّ أكثرَ مما يتعلم عليّ مني"[2]. وقال تلميذه الفَذّ أبو عبد الله البخاري: "ما استَصْغَرْتُ نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"[3]. ونوّه أبو حاتم الرازي بما تميز به هذا الإمام فقال: "كان علي بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل"[4].

وحسبنا فيه قول أبي عبد الرحمن النسائي: "وكأن عليّ بن المديني خُلق للحديث"[5].

ومن جِلّة أئمة هذا العصر أيضاً، من أقران أحمد وابن معين وابن المديني: إسحاقُ بن راهُويه، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمدُ بن عبد الله بن نُمير، وأبو خَيْثمة زهير بن حرب.

فقد ملأ هؤلاء جميعاً زمانهم رحلة وعلماً وحفظاً وإتقاناً، وذَوْداً عن السنة ودفعاً للبدع وفضحاً للكذابين، فتحركت بهم جموع المحدثين، وتمسّك بركابهم أهل الأثر، وجدّد الله بهم معالم الدين.

ولأحمدَ بنِ حنبل نقداتٌ لهؤلاء الأقران الأعلام في بعض أحكامهم على الرجال، تدل على علوّ اجتهاده، وتميزه في النقد، من ذلك قول أبي بكر المرُّوذي: "سألت أبا عبد الله عن عاصم الأحول؟ فقال: ثقة. قلت: إن يحيى بن معين تكلم فيه، فعجب! وقال: ثقة"[6]. وقال المرُّوذي أيضاً: "قلت له: ما تقول في سعيد بن جُمْهان؟ فقال: ثقة...قلت: يُروى عن يحيى القطانِ أنه سئل عنه فلم يرضه؟ فقال: باطل! وغضب، وقال: ما قال هذا أحدٌ غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء"[7].

(١) أخرجه ابن عدي في مقدمة الكامل ١/ ٢١٣.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢١٣.
(٣) المصدر السابق ١/ ٢١٣.
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٣١٩.
(٥) السنن، تعليقاً على حديث (٢٩٩٣).
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٧٣).
(٧) المصدر السابق (١٧٣).

ب- جلالة شيوخه النقاد: إن أصالة العصر في العلم تنبثق أساساً من معين المشيخة الفريدة، التي لها الفضل بتوفيق الله تعالى في البعث العلمي. وبراعة الإنسان في نفسه لا تُصْقل إلا بأستاذية راسخة. وأحمد بن حنبل حظي هو وأقرانه بنخبة نادرة من الأئمة الأساتذة النقاد، تلقوا عنهم، وتتلمذوا عليهم، ونهلوا من علومهم، وتأدبوا بآدابهم، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ الأعلام في علم الجرح والتعديل، والنقد والتعليل، الذين أكثر عنهم الإمام أحمد:

يحيى بن سعيد القطّان البصري: وهو شيخ هذه الصنعة في عصره، لزم شعبة بن الحجاج عشرين سنة[1]، قال ابن حبان وهو يتحدث عن أهل هذه الطبقة: "إلا أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين، حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي"[2].

وللإمام أحمد أقوال متعددة في شيخه يحيى القطان، منها ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه قال: "سئل أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع؟ فقال: كان يحيى أبصرَهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً، -وأظنه قال:- وأثبَتهم"[3]. وقال الإمام أحمد فيه أيضاً -كما في رواية عبد الله بن محمد بن الفضل-: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"[4]. وقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: وما رأينا مثلَ يحيى بنِ سعيد في هذا الشأن -يعني في الحديث-، هو صاحب هذا الشأن"[5]. وقال الإمام أحمد أيضاً -كما في رواية عبد الصمد بن سليمان البلخي-: "وما رأيت رجلاً أَوْزَنَ بقوم من غير محاباة، ولا أشدَّ تثبتاً

(١) تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٢٠٥.
(٢) مقدمة المجروحين من المحدثين ١/ ٤٩.
(٣) الجرح والتعديل ١/ ٢٣٣، ٢/ ٢٢-٢٣.
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٢٤٦، ٩/ ١٥٠.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٧٤٦)، وينظر فيه (١١٨١).

في أمور الرجال من يحيى بن سعيد"[1].

ولخّص ابن رجب الحنبلي منزلة الإمام يحيى القطان بقوله: "خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمدَ وعليٍّ ويحيى ونحوِهم، وقد كان شعبة يُحَكِّمه على نفسه في هذا العلم"[2].

وقد لزم الإمام أحمد في دخلته الثالثة إلى البصرة سنة ١٩٤هـ شيخه القطان ستة أشهر[3]، ووصفه بأنه لا يروي إلا عن ثقة[4].

عبد الرحمن بن مهدي البصري: وهو قرين يحيى القطانِ كما تقدم، قال أبو بكر الخطيب: "وكان من الربّانيين في العلم، وأحدَ المذكورين بالحفظ، وممن برع في علم الأثر وطرق الروايات وأحوال الشيوخ"[5]. وقال شمس الدين الذهبي: "وكان هو ويحيى القطانُ المذكورُ قد انتَدَبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونُبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحاه لا يكاد -والله- يَنْدَمِل جُرْحه، ومن وثّقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثّقا خلقاً كثيراً، وضعّفا آخرين"[6].

ومن أقوال الأئمة السابقين التي تُظهر مكانة هذا الإمامِ في علم الحديث بصورة عامة دون تقييد بعلم الجرح والتعديل، قولُ الإمام أحمد -في رواية عبد الله-: "كان من معادن الصدق"[7]. وقال علي بن المديني -في رواية محمد بن أبي صفوان-: "لو أُخذتُ فأُحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله عز وجل أني لم أر أحداً قط أعلمَ بالحديث من عبد الرحمن

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٠/ ٤٧٣.
(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٤٦٤.
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١١٨).
(٤) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (٤٦٩).
(٥) تاريخ مدينة السلام ١١/ ٥١٣.
(٦) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٨٠.
(٧) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٤١٠٩).

بن مهدي"[1]. وقال علي بن أحمد بن النضر: "قال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد أعلمَ بالرجال، وكان عبدُ الرحمن أعلمَ بالحديث. قال علي: وما شَبّهتُ علم عبد الرحمن بالحديث إلا كسِحْر"[2]. وذكر الإمام أحمد أن ابن مهدي كان لا يُحَدِّث إلا عن ثقة[3]. وقد أكثر من الأخذ عنه[4].

وَكِيع بن الجَرّاح الكوفي: ولعل وكيعاً هو الرجل الثالث الذي تلقى عنه الإمامُ أحمدُ علمَ الجرح والتعديل، وقد كان وكيع إماماً في ذلك، وفي الحديث بصورة عامة، ولم يكتب الإمام أحمد عن أحد أكثر مما كتب عنه[5]. قال ابن حبان مُلمعاً إلى مكانة وكيع في النقد عند ذكره لطبقات النقاد العليا: "ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرَّسْمَ في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعةٌ، منهم: عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي"[6]. ومما يشير إلى ذلك أيضاً قول ابن عمار: "ما كان بالكوفة في زمان وكيع بن الجراح أفقهُ ولا أعلم بالحديث من وكيع، كان وكيع جِهْبذاً"[7].

وقال أحمد بن حنبل -في رواية بِشْر بن موسى-: "ما رأيت رجلاً قط مثلَ وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب، مع خشوع وورع"[8]. وقال أحمد بن أبي الحواري: "أشهد على أحمدَ بنِ حنبل أنه قال: الثَّبْت عندنا بالعراق: وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد وعبد

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢٥٢.
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١١/ ٥٢٠.
(٣) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (٥٠٣)، وتاريخ مدينة السلام ١١/ ٥١٧.
(٤) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٦٨٦).
(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢١١١).
(٦) مقدمة المجروحين من المحدثين ١/ ٤٩.
(٧) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٦٥٨.
(٨) المصدر السابق ١٥/ ٦٥٧.

الرحمن بن مهدي"[1].

ولما لم يكن وكيع مشهوراً بالتقدم في علم الجرح والتعديل في عصورنا المتأخرة، بخلاف يحيى القطان وابن مهدي، أردت أن أذكر بعض أقواله في ذلك من خلال نقلٍ واحد، يُظهر شيئاً من منهجه، وذلك مما رواه عنه تلميذه أحمد بن حنبل، قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش يقول: رجل. لا يُسَمِّيه استضعافاً له. سمعت أبي يقول: كان وكيع إذا أتى على حديث جُويبر قال: سفيان عن رجل. لا يُسميه استضعافاً له...ثم قال أبي: كان وكيع إذا أتى على حديث عبد الله بن جعفر أبي علي بن المديني قال: أجِز عليه. وكان وكيع إذا أتى على الحسن بن دينار قال: أجِز. وإذا أتى على الحسن بن عُمارة قال: أجِز -يعني عليه-.

سمعت أبي يقول: كان وكيع إذا أتى على حنظلة يقول: حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، وكان ثقةً ثقة. ويقول: حدثنا سلمة بن نُبيط أبو فراس وكان ثقة ثقة. حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي عمر البزار وكان ثقة ثقة. كذا قال وكيع"[2].

وثمّة شيوخ آخرون كبار تلقى عنهم الإمامُ أحمدُ علمَ الجرح والتعديل إلى جانب الحديث وغيره من العلوم:

منهم سفيان بن عُيينة الكوفي ثم المكي، لقيه الإمام أحمد وسمع منه في أربعة مواسم من مواسم الحج، بل أقام بمكة سنة يسمع منه ومن أهلها[3]. ومما يدل على جلالة سفيان في هذا الفن شهادةُ يحيى القطان، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "وسمعت ابن خلاّد -أر كتب به إليّ-، قال: قيل ليحيى بن سعيد: ممن تعلمت هذا الكلام في الناس؟. قال: وكنا

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢٣١.
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله ٢/ ٥٢٥-٥٢٦.
(٣) المصدر السابق (٤٦١١).

نظن أنه من شعبة. قال: وقال: مِن سفيان بن عُيينة"[1].

ومنهم أيضاً عَفّانُ بن مسلم البصري، قال ابن عدي: "وأحمد أروى الناس عن عَفّانَ مُسْنَداً وحكايات وكلاماً في الرجال مما حفظه عن عَفّانَ"[2]. وكان أحمد يصف عَفّانَ بالتشدد في أحكامه على الرجال، قال عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي: "قال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة: لم لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهيت، فقال: إن عفانَ كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضى عفانُ؟!"[3].

ومنهم كذلك أبو نُعيم الفضل بن دُكَين الكوفي، قال حنبل بن إسحاق: "سئل أبو عبد الله -(يعني أحمد)-، قيل له: فوكيع وأبو نُعيم؟ قال: أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسابهم وبالرجال، ووكيع أفقه"[4]. بل قرنه الإمام أحمد مرة بالقطان وابن مهدي فقال: "يحيى وعبد الرحمن وأبو نُعيم الحجة الثَّبْت"[5].

ومن هؤلاء أيضاً أبو سَلَمة منصور بن سَلَمة الخُزاعي وأبو كامل المظفر بن مدرك البغداديان، قال يعقوب الفَسَوي عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد: "لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث...ولهم بصر بالحديث والرجال، ولم يكونوا يكتبون إلا عن الثقات...إلا أبو سلمة الخُزاعي والهيثم بنُ جَميل وأبو كامل"[6]. وقال أبو بكر الخطيب

(١) المصدر السابق (٢٠٢٩).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٠٥.
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.
(٤) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٤/ ٣١٤.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي ٥١. وقد صنّف أبو نعيم كتاب التاريخ والطبقات، كما في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣/ ٣٧٧، ٥/ ٢١، ٨/ ٦٠، ٩/ ١٧. وأكثر محمد بن عثمان بن أبي شيبة في مسائله شيوخه من الرواية عن أبيه لعشرات من أقوال أبي نعيم في الجرح والتعديل.
(٦) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٨٠.

في أبي كامل: "روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين...وقال يحيى بن معين: كنت آخذ عنه هذه الصنعةَ -يعني صنعة الحديث- ومعرفةَ الرجال"[1]. وقال الدارقطني في أبي سَلَمة: "أحدُ الثقات الحفاظ الرُّفعاء، الذين كانوا يُسألون عن الرجال، ويؤخذ بقوله فيهم، أخذ عنه أحمدُ بن حنبل ويحيى بن معين وغيرُهما علِم ذلك"[2].

فناهيك بتلك المشيخة الجليلة التي شاركت بقوة في وضع دعائم هذا العلم الفريد، وكان لها الأثر المتميز في نهضته، وكانت مدرسة لم يزل نورها يَسْطَع إلى هذا الزمان. فليس عجباً بعدُ أن يبلغ أحمد بن حنبل -وهو المتحفِّز النبيه- تلك المنزلة في الجرح والتعديل، وهو سَليل هذه المدرسة العريقة، وربيب تلك المشيخة النجيبة.

ثانياً: دلائل بلوغ الإمام أحمد درجة الاجتهاد المطلق في الجرح والتعديل، وأهمها:

أ- استقلاليته في النقد: براعة المشيخة من غير براعة في المتلقي، لا تُنتج إمامة ولا تُكسب أصالة، وقد هيّأ الله تعالى للإمام أحمدَ الجمعَ بين الحسنيين، فأدرك الجهابذة الكبارَ في المشيخة كما سبق، واتصف في نفسه بالنبوغ وتمام الاستعداد، فتحققت له الإمامة العالية، التي لا تَعْرف التقليد والركون إلى الاتباع.

فبعض الأجلّة من مشايخه كان يعتز باتباعه لأحمد في بعض أحكامه ونقده، قال إبراهيم بن شَمّاس السَّمرقندي: "سألنا وكيعاً -(يعني ابن الجراح)- عن خارجةَ بنِ مُصْعَب يُحَدِّثُنا عنه، فقال: لست أُحدِّث عنه، نهاني أحمد بن حنبل أن أحدِّثَ عنه"[3]. وهذا الإمام محمد بن إدريس الشافعي الذي يُعدّ من أئمة النقد الكبار كما ذكر ابن حبان[4] وغيرُه، يقول لتلميذه أحمدَ بنِ حنبل: "أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا

(١) تاريخ مدينة السلام ١٥/ ١٥٧. وينظر فيه أيضاً ١٥/ ١٥٨.
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٧٩.
(٣) أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٤٩٩.
(٤) مقدمة المجروحين من المحدثين ١/ ٤٩.

كان الحديث صحيحاً فأعلموني، إن شاء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه، إذا كان صحيحاً"[1]. وذُكر الشافعي مرة عند أحمد فقال: "ما استفاد منا أكثرُ مما استفدنا منه"[2].

وكان الإمام أحمد ينتقد بعض أحكام مشيخته الكبار مع إقراره بجلالتهم وعلو كعبهم في هذا العلم، فانظر إلى تصرفه مع شيخه الأجل في هذا الفن يحيى بن سعيد القطان، وذلك من خلال بعض النماذج، قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: وذكرنا عند يحيى بن سعيد عُقَيلَ بن خالد وإبراهيمَ بن سعد، فجعل كأنه يضعّفُهما، فجعل يقول: عُقيلٌ وإبراهيم بن سعد؟!، عُقيل وإبراهيم؟!، كأنه يضعّفُهما. قال أبي: وأيشٍ ينفعُ يحيى مِن هذا؟! هؤلاء ثقات، لم يَخبُرهما يحيى!"[3]. وقال محمد بن علي الوراق: "سمعت أحمد بن حنبل سئل فقيل له: سهيل بن أبي صالح كيف حديثه؟ فقال: صالح. قيل: إن يحيى القطان يقدم محمد بن عمرو على سهيل، فقال: لم يكن له بسهيل علمٌ، وقد كان جالس محمد بن عمرو"[4].

وهذا لا يمنع من ارتضاء الإمام أحمد للكثير جداً من أقوال مشيخته إذا ترجح له صواب حكمهم، فهو في ذلك غيرُ مقلِّد، ولا يخرج فيه عن كونه مجتهداً، قال أبو الحسن الميموني: "قال لي -(يعني أحمد)- وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابرٍ الجعفي بشيء. قال أبو عبد الله: وكان جابر أهلاً لذاك"[5]. وقال حَرْب الكَرْماني: "وسئل -(يعني أحمد)- عن أبي حَرِيز -(هو عبد الله بن الحسين)-؟ فذكر أن يحيى -(يعني

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (١٠٥٥).
(٢) المصدر السابق (١٠٨١).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٤٧٥)، وشبهه في (٢٨٢).
(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/ ٥٢٦.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٣٦٨).

القطان)- كان يحمل عليه، وقال: ولا أُراه إلا كما قال يحيى"[1]. وقال أبو داود السجستاني: "سمعت أحمد يقول: كان وكيع يقول: حدثنا حنظلة -يعني ابن أبي سفيان- ...وكان ثقة. قال أحمد: وكذلك كان"[2].

فنقد الإمام أحمد وحكمه على الرجال قائم على سَبْر أحاديثهم، والمقارنة بين رواياتهم ورواية أقرانهم، قال الإمام أحمد: "كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عُيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عُيينة يُخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عُيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً"[3].

وثَمّة خبر آخر يؤكد استقلالية الإمام أحمد في الجرح والتعديل، قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "سمعت أحمد يقول: لا تحل الرواية عن موسى بن عُبيدة، قيل: يا أبا عبد الله، لا يحل؟ قال: عندي. قلت: فإن سفيان يروي عن موسى بن عُبيدة، ويروي عن شعبة عنه...قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه"[4].

ب- مرتبته بين النقّاد: تتجلى تلك المكانة من خلال اتفاق الأئمة على عدِّه في

(١) مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لحرب بن إسماعيل الكَرْماني ٣/ ١٢٤٠.
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (٢٣١).
(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (٢٥٤٣ب). فيكون الجرح والتعديل بذلك ثمرة للتعليل، بل هو ثمرة علوم الحديث، قال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ٥٢: "هذا النوع من علم الحديث (معرفة الجرح والتعديل)...وهو ثمرة هذا العلم والمِرقاةُ الكبيرة منه". ولعل ابنَ أبي حاتم هو أولُ من فَصَل بين الجرح والتعديل من جهة، وعلل الحديث من جهة أخرى، وذلك في كتابيه المعروفين.
(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء ٤/ ١٣١٢-١٣١٣.

الدرجة العليا من النقاد الذين جمعوا بين البراعة والإكثار، واتصفوا بالاعتدال والورع في المقال، واقتصروا -غالباً- على الرواية عن الثقات والمقبولين، وإليكم البيان:

١- كونه أحد أفراد النُّقّاد المُقَدَّمين والمكثرين:

كل من تحدّث عن طبقات النقاد وتصدى لذكر أئمة الجرح والتعديل، متوسِّعاً كان أو مختصِراً، سمّى الإمامَ أحمدَ بينهم، بل جعله صدراً فيهم:

فصالح بن محمد الحافظ الناقد المعروف بصالح جَزَرَة ألمع إلى أهم طبقات النقاد وأشهرِ رجالها عبر عصورها الزاهرة، فقال: "أَوّلُ من تكلّم في الرجال شعبةُ بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بنُ سعيد القطّان، ثم بعده أحمدُ بن حنبل ويحيى بن معين وهؤلاء"[1].

وابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل اقتصر على ذكر بضعةَ عشر جِهبذاً من أهل القرن الثاني والثالث -وهما زمان النقد العالي-، وترجم لهم، ونوّه بهم، وجعل الإمام أحمد على رأس طبقته، واستهلّ ترجمته بقوله: "ومن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة من أهل بغداد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل"[2].

وتحدّث ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين عن طبقات كبار الأئمة النقاد في القرون الثلاثة الأولى، ولما بلغ طبقة الإمام أحمد قدّمه على أهلها، وقال: "ثم أخذ عن هؤلاء -(يعني عن يحيى القطان وطبقته)- مسلكَ الحديث والاختبار، وانتقاءَ الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين حتى صاروا أعلاماً يُقتدى بهم في الآثار، وأئمة يُسلك مَسْلَكُهم في الأخبار،

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٠١. وقد أراد صالح جَزَرَة بقوله: (أول من تكلّم في الرجال شعبة) معنى خاصاً، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ٣٨٩: "يعني أنه أول من تصدّى لذلك وعُني به، وإلا فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً متقدم". وفَسَّر ذلك ابن رجب في ترجمة شعبة من شرح علل الترمذي ١/ ٤٤٨ بقوله: "وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل".
(٢) ١/ ٢٩٢.

جماعةٌ، منهم: أحمدُ بن حنبل ﷺ، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة، في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أورعهم في الدين، وأكثرِهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمِهم لهذه الصِّناعة على دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، رحمة الله عليهم أجمعين"[1].

كما أن ابن عدي في مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ذكر الإمامَ أحمدَ مُقَدَّمَ أهلِ طبقته النقاد[2].

وممن تعرّض أيضاً لإيراد طبقات النقاد، وذَكَر الإمام أحمد فيهم، أبو الحسن علي بن المُفَضَّل المقدسي في كتابه الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين[3]، اقتصر فيه على ذِكْر أربعين إماماً من أهل القرن الثاني فمن بعده إلى الخامس، وقد قال في مقدمته: "فهذه أربعون حديثاً مخرَّجةٌ من حديث أربعين حافظاً من حفاظ الإسلام المتقدمين، وأئمة الشريعة الماضين، الذين انتَدَبوا للتحديث والرواية، واشتهروا بالعلم والدراية، وعُنوا بالتعديل والتجريح، واشتغلوا بالتسقيم والتصحيح، مرتبةٌ على عشر طبقات، من كل عصرٍ أربعةٌ من الحفاظ الثقات"[4].

وتبع هؤلاء في ذِكر الإمام أحمد ضمن كبار أهل النقد متأخرو الأئمة، كابن رجب الحنبلي في كتابه شرح علل الترمذي[5]، والذهبيِّ في رسالته ذِكرُ من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل[6]، وغيرِهما.

(١) ١/ ٥١-٥٢.
(٢) ١/ ٢١٠.
(٣) ٢٤٣.
(٤) ١١١.
(٥) ١/ ٤٧٨.
(٦) ١٨٥. وينظر الموقظة للذهبي ٧٠.

وكان أبو عبد الله الحاكم صاحبُ المستدرك قد ألّف كتابه المشهور بمُزَكّي الأخبار، وسماه الذهبي: (الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكّين لرواة الأخبار)[1]، وأورد فيه طبقاتِ كبار النقاد من أهل القرون الأربعة الأُولى، ولا ريب أنه ذكر الإمام أحمد ضمن طبقته، وعن هذا الكتاب يقول الحاكم نفسه في كتابه معرفة علوم الحديث: "ثم ذكرت في كتاب المُزَكّين لرواة الأخبار على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً...فإنهم قد جرّحوا وعدّلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها"[2].

فكل هذا يُبرز منزلة الإمامِ أحمدَ بين النقاد، وأنه من كبار أئمة الجرح والتعديل ومُقَدَّميهم، ومن مكثريهم ومتوسعيهم. ولذا قال فيه ابن رجب الحنبلي: "وإليه كانت نهاية المنتهى في علم الجرح والتعديل"[3]. بل تأمّلْ قول إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة الآتي، قال أبو يحيى الناقد: "كنا عند إبراهيم بن عَرْعَرَة، فذكروا عليَّ بن عاصم، فقال رجل: أحمد بن حنبل يُضَعِّفه. فقال رجل: وما يَضُرُّه إذا كان ثقة؟! فقال ابن عَرْعَرَة: والله لو تكلّم أحمد في علقمة والأسود لضرّهما"[4].

ويؤكد تلك المكانةَ التي تبوّأها الإمام أحمد في علم النقد قولُ ابن الجوزي: "وقد كان أحمد رضي الله عنه يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه إذا سئل كما يقرأ الفاتحة، ومن نظر في كتاب العلل لأبي بكر الخلاّل عَرَف ذلك"[5].

ومما يدل على إكثار الإمام أحمد في هذا الفن كثرةُ سؤالات نبهاء تلامذته له فيه - كما سيأتي إن شاء الله تعالى-، وكذلك ما أُفرد مؤخَّراً من كتب جامعة لأقوال الإمام

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٧٧.
(٢) ٥٢.
(٣) الردّ على من اتّبع غيرَ المذاهب الأربعة -ضمن كتاب مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي- ٢/ ٦٣٠.
(٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٠٢.
(٥) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ٤٩٧.

أحمد في التواريخ الرجالية والجرح والتعديل. والرجالُ الذين تكلم فيهم الإمام أحمد جرحاً وتعديلاً يعدون بالمئات الكثيرة، ولو اعتبرنا الروايات المتعددة عن أحمد في الرجل الواحد، لبلغت أقواله عدة آلاف.

٢- اتصافه بالاعتدال في الجرح والتعديل:

تختلف أحوال النقاد في أحكامهم على الرواة، وتتباين مناهجهم، وتتعدد أنظارهم، فمنهم من شرطه صعب وطبعه شديد، ومنهم المتساهل المُتَسَمِّح، كما أن منهم المتوسطَ المعتدل، ولا شك أن المحمود هو العدل والإنصاف، لا التساهل ولا الاعتساف، وخير الأمور أوساطها، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: "وجمهور النقاد، وأئمة أهل الإسناد، كلامُهم منقسم في الجرح والتعديل إلى: قويّ، ومتوسط، وكلامٍ فيه تسهيل"(١).

وقد عُدّ الإمام أحمد بن حنبل في صنف المعتدلين المتوسطين، وهذا الاعتدال يستوجب تحرّياً عالياً وورعاً تاماً، قال يعقوب بن سفيان الفَسَوي: "وأبو عبد الله مُتَحَرٍّ في مَذْهبه، مَذْهبه أحمدُ من مَذْهب غيره"(٢)، وقال الذهبي في توسط أحمدَ بنِ حنبل في هذا الفن: "سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال"(٣).

وقام الذهبي بوضع تصنيف إجمالي لأئمة الجرح والتعديل على الأحوال الثلاثة المذكورة، من تعنت وتوسط وتساهل، مؤيِّداً فيه اعتدال الإمام أحمد، فقال:

(١) الرد الوافر على من زعم أن من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر ٢١.

(٢) المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٢.

(٣) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٨٥. ومن ورعه عدم ارتضائه قولَ ابن معين الآتي، قال المرُّوذي في العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (٨٦): "سمعته يقول: تكلّم يحيى بن معين - ويحيى بحضرة عبد الرحمن بن مهدي -، فقال يحيى: إبراهيم بن مهاجر، وذَكَر رجلاً آخر، ضعيفين مَهينين. فحمل عليه عبد الرحمن حملاً شديداً، وجعل أبو عبد الله يعجب من هذا الكلام، ويقول: مَهينين!". وينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣٥٨١).

"والكل...على ثلاثة أقسام:

١- قسم منهم مُتَعَنِّت في الجرح، مُتَثَبِّت في التعديل، يَغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه. فهذا إذا وثّق شخصاً فعضّ على قوله بناجِذَيك، وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإن وافقه ولم يُوَثِّق ذاك أحدٌ من الحُذّاق فهو ضعيف، وإن وثّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تجريحه إلا مفسراً...وابن معين وأبو حاتم والجُوْزَجاني متعنتون.

٢- وقسم في مقابَلة هؤلاء -كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي- متساهلون.

٣- وقسمٌ -كالبخاري وأحمدَ بنِ حنبل وأبي زرعة وابن عدي- معتدلون منصفون"(١).

كما أكّد الذهبي هذا التصنيف في موضع آخر فقال: "فمنهم من نَفَسُه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدِل، ومنهم من هو متساهل.

فالحادُّ فيهم: يحيى بنُ سعيد وابنُ معين وأبو حاتم وابنُ خِراش، وغيرُهم.

والمعتدلُ فيهم: أحمدُ بن حنبل والبخاريُّ وأبو زُرعة.

والمتساهلُ: كالترمذيِّ والحاكم، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات"(٢).

وهذا التصنيف مرتبط في الأصل بطبع البشر، فهم متفاوتون فيه جِبِلّة، لذا لا يخلو عصر من عصور النقد من هذا التنوع، وقد ألمح إلى ذلك ابن حجر، مع ذِكر المسلك العام فيه، والإشارة إلى حال الإمام أحمد، قال: "وذلك أن كلَّ طبقة من نُقّاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبةُ وسفيانُ الثوريُّ، وشعبةُ أشدُّ منه.

(١) مقدمة ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧١-١٧٢.

(٢) المُوقظة ٨٣.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: (لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه). فأما إذا وثّقه ابن مهدي وضعّفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يُترك، لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثلُه في النقد"[1].

فعند اختلاف النقاد في الحكم على الراوي بين الجرح والتعديل، ينبغي اعتمادُ قول المعتدل، وتجنّبُ كلام المتساهل في التعديل، وكذا المتشدّد في الجرح إلا إذا فسّر جَرْحه بما لا يُدفع، قال علي بن المديني: "إذا اجتمع يحيى بنُ سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على تركِ رجل لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن لأنه أقصدُهما، وكان في يحيى تشدّد"[2]. فالقطان كثيراً ما تُوقف في كلامه لحال الشدة. ومثله في تجنب جرح المتشدد ما ذكره أبو عبيد الآجري قال: "قلت لأبي داود: بلغك عن عَفّانَ أنه يُكَذِّب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت علياً -(يعني ابن المديني)- يقول: أبو نعيم وعَفّانُ صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يَدَعون أحداً إلا وقعوا فيه"[3]. وكذلك يُفعل مع المتساهلين بطريق الأولى، فكما تُجنب جرح المتشدد، فقد تُوقف في تعديل المتساهل، قال السخاوي: "ولوجود المتشدِّد ومقابِله نشأ التوقُّفُ في أشياءَ من الطَّرفين"[4].

فمن خلال ما سبق يتبين توسطُ الإمام أحمد في النقد، واعتدالُه في الجرح والتعديل،

(١) النُّكَت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٨٢.

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١١/ ٥١٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ١٦٨. وأبو نعيم وعفان كلاهما من شيوخ الإمام أحمد في الجرح والتعديل -كما تقدم-.

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/ ٤٤٨.

وسلوكه طريق الإنصاف، وهو أمر متفق عليه بين أئمة هذا الفن، ولا ينافي هذا الاتفاق ما ذُكر عن ابن معين من وصف الإمام أحمد بالتشدد في أول أمره، لأن ابن معين نفسَه اعترف بأن الإمام أحمد رجع عن ذلك، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبا مالك قال: قال حسين بن حِبّان وعباس -(يعني الدوري)- ليحيى بن معين: لو أمسكت لسانك عن الناس، فإن أحمد يتوقّى ذلك، فقال: هو -والله- كان أشد في الكلام في الرجال مني، ولكنه اليوم هو ذا يمسك نفسه"[1]. فهذا يدل على أن الإمام أحمد صار إلى التورع التام في النقد، قال أبو يعلى الخليلي: "وكان أفقهَ أقرانه، وأورَعهم، وأكفّهم عن الكلام في المحدثين إلا عند الاضطرار"[2].

وقد قارن الدكتور زياد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد حال جميع الرواة الذين تكلم فيهم الإمامُ أحمد بجرح وتعديل في السؤالات المذكورة، مما وجد فيه للنقاد الآخرين كلاماً، بأقوال هؤلاء النقاد، وبلغ عدد الرواة المقارنين (٣٩١). وخَلَص الدكتور زياد إلى نتيجة مفادُها موافقةُ قول الإمام أحمد لأقوال النقاد الآخرين بنسبة (٨٣٪)، وموافقةُ البعض ومخالفةُ البعض الآخر بنسبة (٦,٣٪)، ومقاربةُ ألفاظه ألفاظَهم في الدلالة بنسبة (٨,٧٪)، وأما مخالفتُه للنقاد الآخرين فنسبتها (٢٪) فقط. وفي هذا دلالة واضحة على اعتدال الإمام أحمد في الجرح والتعديل وتوسطِه في النقد.

٣- حرصه على الرواية عن المقبولين دون غيرهم:

إن الاقتصار على الرواية عن الثقات والمقبولين، مرتبة عملية في الناقد، ترفع من شأنه، وتوسع دائرة نقده، وتجعل أحكامه على الرواة وتصرفاتِه معهم أكثرُ قَبولاً. وقد حَرَص على هذا المبدأ عدد من كبار الأئمة، كسعيد بن المسيب، ومحمدِ بن سيرين، وأيوبَ

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (٦٩٦).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢/ ٥٩٧.

بالكلام عن اعتمادهم أحكامه فيه.

أولاً: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل

اهتم العلماء قديماً -لاسيما تلامذة الإمام أحمد- بجمع أحكامه في الرجال ونقده للرواة، وتبعهم على ذلك المتأخرون والمعاصرون، ودونكم البيان:

أ- حِرصُ تلامذة الإمام أحمد ومن قاربهم على حصر أقواله في الجرح والتعديل:

فأما التلامذة: وأرتبهم حسب منزلتهم العلمية، إضافة إلى مكانة ما جمعوه في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد واتساعه، مما هو متوافر اليوم كلُّه أو بعضه.

١- أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ): له سؤالات للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، نُشرت في مجلد[١] عن النسخة الظاهرية الفريدة، مع نقص فيها، وقد تناول الإمام أحمد فيها الكلام على مئات الرجال، وأغلبها في الجرح والتعديل، كما أن أكثرها من اجتهادات الإمام أحمد نفسه، وبعضها مما استفاده من شيوخه أو من فوقهم[٢].

٢- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ): له كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أبيه، نُشر في عدة مجلدات[٣] عن نسخة أيا صوفيا الكاملة الفريدة، وهي نفيسة ومصححة ومقابلة، كما أنها قديمة تعود إلى النصف الأول من القرن الرابع، وموضوعها علل الأحاديث ومعرفة الرجال كما هو ظاهر من عنوانها، وموضوع معرفة الرجال يشمل التاريخ والنقد. ويُعدّ هذا الكتابُ أوسعَ ما وصل إلينا من الروايات المفردة عن الإمام أحمد في هذا الفن. قال أبو بكر الخلاّل: "فأما العلل فقد جوّد عنه -(يعني عن

(١) وذلك في مكتبة العلوم والحِكَم بالمدينة المنورة، بتحقيق الدكتور زياد منصور.

(٢) هذا، ولأبي عُبيد الآجُرّي سؤالات لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، اشتملت إلى جانب الأصل وهو اجتهادات أبي داود في نقد الرجال، على نقول أبي داود عن شيوخه في الجرح والتعديل، وأكثرهم في ذلك أحمد بن حنبل. وقد نُشر القسم الذي بقي من هذه السؤالات.

(٣) وذلك في دار القبس بالرياض، بتحقيق الأستاذ الدكتور وصيّ الله عباس.

أبيه)-، وجاء عنه بما لم يجئ به غيره"[١]. ويشار هنا إلى أن لعبد الله بن أحمد في هذا الكتاب زياداتٍ عن غير أبيه[٢].

٣-٥: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المَرُّوذي (ت ٢٧٥هـ)، وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني (ت ٢٧٤هـ)، وصالح بن أحمد بن حنبل (ت ٢٦٥ أو ٢٦٦هـ): وقد جَمَعْتُ هؤلاء الثلاثة لأن مسائلهم للإمام أحمد في الجرح والتعديل والعلل موجودة اليوم في جزء واحد محفوظ في المكتبة الظاهرية، بُدئ فيه برواية المرُّوذي وخُتم برواية الميموني، وأقلها قَدْراً ما ذُكر من رواية صالح[٣]. ويبدو أن هذا الجزء من تأليف أبي عَوَانة يعقوبَ بنِ إسحاقَ الإسفراييني صاحبِ المستخرج على مسلم، سمعه من هؤلاء الثلاثة، مع زيادات له عن غيرهم، وسُمي هذا الجزء في المخطوط: (جزء فيه من كلامِ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ﷺ في علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد ابنه رحمهم الله، وأحاديثُ وحكاياتٌ غيرُ ذلك)، وهو منشور[٤]، ويشتمل على مئات الأقوال في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد.

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ١١.

(٢) ويُذكر أن مسند الإمام أحمد رواه عنه ابنه عبد الله، وقد تخلّل هذا الكتاب أقوال للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

(٣) وهذه الرواية تقع في ورقة واحدة فقط، ضمن (٢٣) ورقة يتألف منها المخطوط، ولا يوجد في تلك الورقة شيء من اجتهادات الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وإنما هي روايات رواها عمن فوقه في النقد. ولو لم تكن هذه الرواية ضمن المجموع المذكور لأخّرت ذكرها. وأنبه هنا إلى أن صالح بن أحمد بن حنبل روى عن أبيه كتاب الأسامي والكنى، وقد بقي هذا الكتاب ونُشر، لكنه خال من الجرح والتعديل.

(٤) حققه جماعة، منهم الأستاذ الدكتور وصيّ الله عباس. وتيسّر لي عند كتابة هذا البحث الوقوف على نشرة أخرى، وهي بتحقيق محمد بن علي الأزهري، وصدرت عن دار الفاروق الحديثة بالقاهرة.

٦- أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثْرم (ت بعد ٢٦٠هـ): له سؤالات عن الإمام أحمد في الجرح والتعديل والتاريخ، وهي كبيرة، وبقي منها جزء نُشر[١] عن نسخة فريدة في المكتبة الظاهرية، وهذا الجزء يشتمل على جملة من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، إلى جانب أشياء من التواريخ الرجالية والعلل. وقد أثنى أبو بكر الخطيب على هذه السؤالات فقال في ترجمة الأثرم: "وله كتاب في علل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل، تدل على علمه ومعرفته"[٢]. وهذا الكلام يحتمل أن علل الحديث والمسائل كتاب واحد، وذكر النَّديم للأثرم: "كتاب التاريخ، كتاب العلل"[٣]. ولا أستبعد أن يكون التاريخ والعلل والمسائل كتاباً واحداً، يشتمل على الجرح والتعديل وعلل الأحاديث والأسماء والوفيات ونحوها. والله أعلم.

وقد نُشرت عدة كتب في مسائل الإمام أحمد غيرُما سبق، نقلها عنه جماعة من تلامذته، لكنها مسائل فقهية، وإن كانت -عامتها- قد اشتملت أيضاً على مادة في العقيدة والجرح والتعديل وتواريخ الرجال والعلل والزهد والأدب والورع، وهذه الموضوعات تكاد تكون مغمورة أو قليلة أمام الجانب الفقهي الغالب على تلك الكتب.

فكتابُ مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ[٤]، نجد في آخره: (كتاب التاريخ)، ثم (كتاب العلل)، ثم (باب قراءة الحديث)، وهذه الفصول الثلاثة تحتوي على مادة جليلة في الجرح والتعديل.

وكتابُ مسائل الإمامين أحمدَ بنِ حنبل وإسحاقَ بنِ راهُويه لحَرْب بن إسماعيل

(١) وذلك في دار البشائر الإسلامية ببيروت، بتحقيق الأستاذ الدكتور عامر صبري.

(٢) تاريخ مدينة السلام ٦/ ٢٩٦. وينظر فيه ٦/ ٢٩٨.

(٣) الفِهْرِسْت ٢/ ١/ ١٠١.

(٤) وإبراهيم بن هانئ والد إسحاق هو من تلامذة الإمام أحمد أيضاً، وقد نقل عن الإمام أحمد مادة كثيرة في التاريخ ومعرفة الرجال، بينها أقوال قليلة في الجرح والتعديل. واهتم أبو القاسم البغوي في كتابه الجعديات بنقل جملة من ذلك عنه عن الإمام أحمد.

الكَرْماني، خُتم بعنوان (باب مسألة أصحاب الرأي) الذي اشتمل على جملة حسنة من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل.

وكتابُ مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح، تضمّن في طياته أقوالاً ليست قليلة للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي داود السجستاني، ذُكرت في أواخره أقوال قليلة للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي القاسم البغوي، تخللته عدة أقوال في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد.

وكتاب مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه لإسحاق بن منصور الكَوْسَج، ذُكرت فيه أقوال قليلة للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابنه عبد الله، وهو أقل تلك الكتب إيراداً للجرح والتعديل، بل هذا نادر جداً فيه.

ومما يُلفت إليه أن العشرات من تلامذة الإمام أحمد الآخرين صنفوا مسائل عنه، وهذا ظاهر في تراجم الطبقة الأولى ممن روى عن الإمام أحمد في كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ويبدو أن أكثر تلك المصنفات في الفقه، وربما تضمنت أيضاً مادة في الجرح والتعديل، وكذلك في العقيدة والزهد، ونحوِ ذلك.

ويبدو أيضاً أن بعض هؤلاء التلامذة لهم كتب خاصة بمسائل أحمد -وقد يُضَمّ إليه غيرُه من الأئمة في بعض الأحيان، لاسيما ابن معين- في الجرح والتعديل والتعليل ونحوها، فمن هؤلاء:

محمد بن عَوْف الطائي الحمصي: قال ابن أبي يعلى: "وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة في العلل وغيرها"[١]. بل إن الإمام أحمد نفسه كان يسأله عن رجال أهل

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٣٣٩.

بلده، قال ابن أبي يعلى أيضاً: "قرأت في كتاب الخلال قال: إنه حافظ، إمام في زمانه، معروف بالتقدم في العلم والمعرفة على أصحابه...وكان أحمد بن حنبل يَعْرف له ذلك، ويَقْبل منه، يسأله عن الرجال من أهل بلده"[1].

وخطّاب بن بشر البغدادي: قال ابن حجر في تعداد مروياته، تحت فصل (العلل) - ويندرج فيه الجرح والتعديل-: "سؤالات خطاب بن بشر الإمام أحمد"[2].

ومحمد بن الحُسين البُرْجُلاَني: وقد سمّى مغلطاي كتابه في هذا الشأن فقال: "سؤالات أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي لأبي عبد الله أحمد بن حنبل"[3].

وممن يترجح أن يكون لهم مسائل خاصة في الجرح والتعديل ونقد الرجال عن الإمام أحمد -لكثرة ما نُقل عنهم من ذلك-: حَرْبُ بن إسماعيل الكَرماني، ومهنا بن يحيى الشامي. فالأول يُكثر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من نقل أقواله عن أحمد في نقد الرجال، وأما الثاني فإن أبا بكر الخلال في كتابه العلل -كما في منتخبه لموفق الدين بن قدامة المقدسي- يُكثر من نقل أقواله عن أحمد في الجرح والتعديل.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام أحمد له كتاب (التاريخ)[4]، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، كالفضل بن محمد بن المسيب الشَّعْراني، قال ابن ماكولا: "وكان عنده تاريخ أحمد بن حنبل عنه"[5]. وعبيدِ الله بن أحمد بن عبيد الله الحلبي، قال أبو بكر الخلال: "سمع من أحمد التاريخ سنة أربعة عشر"[6]. وعليٌّ بن الحسن الهِسَنْجاني، قال ابن

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٣٨.
(٢) المعجم المفهرس (٥٨١).
(٣) إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٦٦.
(٤) وصفه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٢ بالكبير.
(٥) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٤/ ٥٧١.
(٦) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٥٠.

أبي يعلى: "محدث جليل، روى عن أحمد التاريخ"[1]. وقاسمِ بن محمد المَرْوَزي، قال أبو بكر الخلال: "من أصحاب أبي عبد الله المتقدمين، سمع من أبي عبد الله التاريخ قديماً"[2]. وكذلك حرب بن إسماعيل الكَرْماني: قال أبو يعلى الخليلي في ترجمة الإمام أحمد: "وكان يملي الكتب من حفظه على تلامذته، أملى على حرب بن إسماعيل الكَرماني تاريخاً ومسائل مئة وثلاثين جزءاً"[3]. وممن روى تاريخ أحمد بن حنبل أيضاً عنه: محمد بن عبد الله بن يوسف وابن بكير[4].

فهذا التاريخ للإمام أحمد ربما تضمن كلاماً في الجرح والتعديل، إلى جانب الأسماء والشيوخ والتلاميذ والوفيات ونحوها مما تشتمل عليه كتب التاريخ في الأصل.

وثمّة جماعة من تلامذة الإمام أحمد صنفوا كتباً لأنفسهم في التاريخ، نقلوا فيها عن شيوخهم الكثير من الكلام في معرفة الرجال، وما نُشر منها يتضمن شيئاً من الجرح والتعديل عن الإمام أحمد:

كتاريخ ابن أبي خيثمة، الذي نُشر قسم منه، قال أبو بكر الخطيب في ترجمته: "أخذ علم الحديث عن يحيى بن معين وأحمدَ بنِ حنبل...وله كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه وأكثر فائدته...ولا أعرف أغزر فوائد من كتاب التاريخ الذي صنّفه ابن أبي خيثمة"[5].

وتاريخِ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وهو منشور، قال أبو بكر الخلال في ترجمة أبي زرعة هذا: "وجمع كتاباً لنفسه في التاريخ وعلل الرجال...وكان عالماً بأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وسمع منهما سماعاً كثيراً"[6].

(١) المصدر السابق ٢/ ١٢١-١٢٢.
(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٢٠٨.
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢/ ٥٩٧.
(٤) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٣٧٥، ١٢/ ١٢٨.
(٥) تاريخ مدينة السلام ٥/ ٢٦٦.
(٦) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٧٤.

وتاريخ أبي طالب أحمدَ بنِ حُميد المُشْكاني، رآه أبو القاسم البغوي ونقل عنه[1].

وتاريخ حنبلَ بنِ إسحاق بن حنبل، ابن عم الإمام أحمد، قال أبو بكر الخطيب في ترجمته: "وله كتاب مصنّف في التاريخ، يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرِهما"[2].

وتاريخ أحمدَ بنِ أبي يحيى الأنماطي: قال ابن عدي: "وقد روى عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل تاريخاً في الرجال"[3]. وفي الكامل لابن عدي أقوال كثيرة جداً في الجرح والتعديل يرويها ابن أبي يحيى عن أحمد وابن معين.

وتاريخ إبراهيمَ الحَرْبي، وللحربي أيضاً كتاب العلل[4].

وتاريخ محمد بن عبد الله بن سليمان المعروف بمطيّن[5].

ومما يجدر ذكره هنا أن محمد بن أبي عبد الله الهَمَذَاني المعروف بمَتُّويَه -وقد عُدّ ضمن تلامذة أحمد[6]-، كان له اعتناء كبير بجمع أقوال الإمام أحمد ومسائله، ولا يُعرف اليوم شيء عن جمعه هذا، ولا يُدرى هل اقتصر فيه على التلقي عن أحمد؟ أم أنه جمعه أيضاً من مسائل أصحابه؟ وهل هو خاص بالمسائل الفقهية؟ أم أنه يشتمل كذلك على غيرها من الفنون كالجرح والتعديل والتعليل ونحو ذلك.

والعمدة في التحدث عن جمع مَتُّويَه ما قاله أبو بكر الخلال في كتابه أخلاق أحمد بن حنبل -كما نقله الذهبي-: "لم يكن أحدٌ علمتُ عُني بمسائل أبي عبد الله قط ما عُنيت بها

(١) تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٣١٩.
(٢) المصدر السابق ٩/ ٢١٧. ونحوه في كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني ٢/ ٧٦٨.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٢٢.
(٤) وينظر عن كتابي الحربي المذكورين إكمال تهذيب الكمال ١/ ٢٣٢، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢/ ٣٢٠، ٣٥٠، ٣/ ٩١، ٢٨٩، ٤/ ٤٢، ٢٦٩، وغيرُها.
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ١٠٣٢.
(٦) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٣٩٦-٣٩٧.

أنا، وكذلك كان أبو بكر المرُّوذي رحمه الله يقول لي: (إنه لم يُعْنَ أحد بمسائل أبي عبد الله ما عُنيتَ بها أنت، إلا رجل بهَمَذَان يقال له (مَتُّوْيَه)، واسمه محمد بن أبي عبد الله، جمع سبعين جزءاً كباراً)"[1].

وأما من قارب هؤلاء التلامذة في الزمن: ممن اهتم بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وحَرَص على استيعابها، وقصد حصرها، فهو تلميذ تلامذة الإمام أحمد، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغداديُّ، المعروفُ بالخلال (ت ٣١١هـ).

فقد سمع من نحو مئة نفس من تلامذة الإمام أحمد[2]، وتلقى عنهم مسائلَهم له، كعبد الله بن أحمد وأخيه صالح، والمرُّوذيِّ والميموني وأبي داود السجستاني، وحَرْب الكَرْماني وإبراهيم الحربي وحنبل بن إسحاق وأبي زرعة الدمشقي ومحمد بن عَوْف الحمصي، وغيرِهم الكثير. قال ابن أبي يعلى: "وصحب أبا بكر المرُّوذيَّ إلى أن مات، وسمع جماعةً من أصحاب إمامنا مسائلَهم لأحمد...ورحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل أحمد، وسماعها ممن سمعها من أحمد، وممن سمعها ممن سمعها من أحمد، فنال منها وسَبَق إلى ما لم يسبقه إليه سابق، ولم يلحقه بعده لاحق، فكان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم"[3].

فأبو بكر الخلال كان آية في جمع علوم الإمام أحمد، ومحاولةِ استيعابها، مع تصنيفها وترتيبها، قال الخطيب البغدادي: "وكان ممن صرف عنايته إلى الجمع لعلوم أحمدَ بنِ حنبل وطلبِها، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنّفها كتباً، ولم يكن فيمن ينتحل مذهبَ أحمد أجمعَ منه لذلك"[4]. وقال ابن أبي يعلى: "له التصانيف الدائرة، والكتب السائرة، من

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٣١.
(٢) المصدر السابق ١١/ ٣٣١.
(٣) طبقات الحنابلة ٣/ ٢٤-٢٥.
(٤) تاريخ مدينة السلام ٦/ ٣٠٠.

ذلك: الجامعُ، والعلل، والسنة، والطبقات، والعلم، وتفسير الغريب، والأدب، وأخلاق أحمد، وغيرُ ذلك"[1].

فكتاب الجامع هو في الفقه عن أحمد، وتتخلّله عَرَضاً بعض أقوال هذا الإمام في الجرح والتعديل، ويقع في عشرين مجلداً كما ذكر الذهبي[2]، بل جعله ابن تيمية نحوَ أربعين مجلداً[3]، ولم يبق من هذا الكتاب إلا الشيء القليل. وقد صنّفه الخلال على الكتب والأبواب الفقهية، ويسوقه بالأسانيد إلى الإمام أحمد، من خلال مسموعاته لمسائل تلامذته أو تلقيها عمن بعدهم، كل ذلك مع التحقيق والتحرير والنقد والترجيح، وبهذا الكتاب تشكّل المذهب الحنبلي.

ولكثرة تلامذة الإمام أحمد ممن سمع منه المسائل، وتفرقِهم في الأقطار، رأى ابنُ تيمية صعوبةَ حصر أقوال هذا الإمام من قبل واحد مهما اجتهد، لاسيما وأنه وَجَد مسائل كثيرة في الفقه ليست في هذا الكتاب، قال ابن تيمية عقب ذكره لجامع الخلال: "وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه"[4]. ثم أشار إلى ذلك ابن القيّم فقال عند حديثه عن فقه الإمام أحمد: "فكُتب من كلامه وفتواه أكثرُ من ثلاثين سِفْراً، ومَنّ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سِفْراً أو أكثر"[5].

وأما كتاب العلل عن أحمد فهو في علل الأحاديث، مرتبة على أبواب الفقه، ويقع في

(١) طبقات الحنابلة ٣/ ٢٣-٢٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧. وقال الذهبي في موطن آخر منه ١١/ ٣٣١: "في بضعة عشر مجلداً أو أكثر".

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٣٤/ ١١١. وهذا التباين في القَدْر راجع إلى الاختلاف في حجم المجلد.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٣٤/ ١١١.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين ١/ ٢٣.

ثلاثة مجلدات[1]. ويشتمل هذا الكتاب على أقوال كثيرة للإمام أحمد في الجرح والتعديل، كما يظهر من منتخبه لموفق الدين بن قدامة المقدسي، وبقي من هذا المنتخب الجزء العاشر والحادي عشر، وتم نشرهما.

وأما كتاب السنة وكتاب العلم، فكل واحد منهما في ثلاثة مجلدات، والأول جُمعت فيه أقوال أحمد في أصول الدين، والثاني في أصول الفقه[2].

وأما كتاب الطبقات فهو في طبقات أصحاب الإمام أحمد.

ولأبي بكر الخلال غيرُها من التصانيف مما سماه ابن أبي يعلى في كلامه السابق أو لم يسمه.

وأنوّه هنا بذكر أهم كتاب للخلال يتعلق بموضوعنا -وإن كانت بعض الكتب السابقة وربما أكثرها يتعلق منه بطرف-، وهو جمعه كلامَ الإمام أحمد في معرفة الرجال، لكنه فُقد، قال ابن تيمية ضمن تعداده لأهم جوامع الخلال من كلام الإمام أحمد: "ومن كلامه في الرجال والتاريخ، فهو مع كثرته لم يَستوعب ما نقله الناس عنه"[3].

وتأكيدات ابنِ تيمية على عدم الاستيعاب، لا يمنع من أن تكون تصانيف الخلال - عند ابن تيمية وعند غيره- أجمعَ الكتب في علم الإمام أحمد.

وكتب الخلال عن أحمد قائمة على الإسناد، وقد يكون بينه وبين الإمام أحمد واسطةٌ واحدة، وهم تلامذة أحمد -وهذا أعلى ما عنده، لأن الإمام أحمد توفي والخلال صبي-، وكثيراً ما يكون بينه وبين الإمام واسطتان، ويزل في بعض الأحيان ليكون بينه وبين الإمام أحمد ثلاثُ وسائط.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٣٤/ ١١٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٣٣١، ١٤/ ٢٩٧-٢٩٨، وشرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٣٩.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٧/ ٣٩٠، ٣٤/ ١١٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٢٩١، ١٤/ ٢٩٨.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٣٤/ ١١٢.

ب- حرص المتأخرين والمعاصرين على حصر أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل

أما المتأخرون: فإن جمال الدين أبا المحاسن يوسفَ بنَ الحسن ابنَ عبد الهادي المقدسي الحنبلي، المعروف بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩هـ) له كتاب (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمامُ أحمدُ بمدح أو ذم)، وهو في مجلد، ويشتمل بمجموعه على (١٣٢٠) ترجمة.

وقد ابتدأه مؤلفه بالأسماء مرتّباً لها على حروف المعجم، وهو القسم الأعظم من الكتاب، ولم يعتن بعد ذلك بالترتيب المعجمي في أبواب: الكنى، ومن نُسب إلى أبيه، والنساء، والألقاب، وغيرها.

وفي الكتاب قصور من نواح:

أولها: عدمُ استيعابه للتراجم التي تكلم فيها الإمام أحمد بجرح وتعديل، إذ فاته منها الكثيرُ جداً.

ثانيها: عدمُ استيعابه لأقوال الإمام أحمد في الترجمة الواحدة من خلال الروايات المشهورة، وتفريطُه في هذا واسع جداً.

ثالثها: افتقاره إلى التحرير والتحقيق، وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى الخطأ في نقل الأسماء، وتفريق الترجمة الواحدة، ونسبةِ قولِ أحمدَ العجليِّ لأحمد بن حنبل، وغيرِها من المآخذ ذات الصلة[1].

رابعها: قلة الاهتمام بذكر راوي القول عن أحمد، فيثبتُه حيناً ويغفله أحياناً.

خامسها: عدم اعتنائه في كثير من الأحيان بذكر قول الإمام أحمد بلفظه، كأن يقول: (وثقه أحمد).

وهذه الملاحظات وغيرُها أضعفت من قيمة الكتاب، وقلّلت من شأنه، مع أن موضوعه جليل. ورغم ما ذُكر فإن الكتاب سدّ ثغرة وإن لم يُحكمها، وانتفع به الكثيرون.

(١) مقدمة تحقيق بحر الدم للدكتور وصي الله عباس ٣٢.

وأما المعاصرون: فمنذ بضع عشرة سنة صدرت[1] (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله)، جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عيد ومحمود خليل، في أربعة مجلدات.

وقد اشتملت هذه الموسوعة على (٣٩٠٥) ترجمة من الرجال والنساء، كل على حدة، مُقَسَّماً إلى أسماء وكنى وتوابعهما، مع ترتيب كل قسم على حروف المعجم. ثم عُقدت في نهاية الموسوعة عدة أبواب قصيرة ومتفرقة، باب في تفسير القرآن والحديث، وباب في علل الحديث، وباب فيما جاء في مصطلح الحديث، وباب فيما جاء في أهل الأهواء والبدع، وختامها باب فيما جاء في الغزوات والفتن والملاحم.

وجُمعت أقوال الإمام أحمد في كل ذلك من ستة عشر كتاباً سُمِّيت في المقدمة، اثنا عشر منها أصول مسندة متقدمة، وأربعةٌ متأخرة غيرُ مسندة. ومُيِّزت كل رواية عن غيرها تحت كل ترجمة.

والتراجم التي يتألف منها القسم الأعظم من الموسوعة ليست خاصة بالجرح والتعديل، فبعضها اقتُصر فيه على التعريف بشخصية المترجم من غير تعرّض إلى النقد.

ومع جودة هذه الموسوعة فإن لي عليها عدةَ ملاحظات:

١- فاتها بعض الأقوال عن الإمام أحمد مع وجودها في المصادر التي اعتمدتها، وأما الفوت بسبب محدودية المصادر فهو كثير في الأقوال ضمن الترجمة الواحدة، ويكون في بعض الأحيان في التراجم نفسها.

٢- إيرادها أحياناً معلومات تحت الترجمة لا علاقة لها بالموضوع.

٣- نقلها المتكرر عن مصادر متعددة لم تذكر في قائمة الكتب المعتمدة.

٤- عدم ترتيب المواد تحت كل ترجمة على أي نظام علمي، مع البدء بما في كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله، ومحاولة الجمع المتوالي لما في الرواية الواحدة

(١) عن عالم الكتب ببيروت.

عن أحمد.

ثم صدر[1] منذ سنوات قلائل كتابُ (الجامع لعلوم الإمام أحمد)، جمع وترتيب خالد الرَّبّاط وسيد عيد ومشاركة الباحثين بدار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ويقع في اثنين وعشرين مجلداً. أولها مقدماتٌ في التعريف بالكتاب وذكرِ مصادره وبيان منهجه مع التعريف بمذهب الإمام أحمد، وثانيها في ترجمة هذا الإمام الأجلّ، وأما الثالث والرابع فأُفردا لموضوع العقيدة عن أحمد، مع الترتيب على الأبواب المعهودة في كتب العقيدة، واختُصت المجلدات التسعة التالية، من الخامس إلى الثالث عشر، بمسائل الفقه عن أحمد، مرتبة على الأبواب الفقهية، وأما المجلدان الرابع عشر والخامس عشر فجُرِّدا لذكر أحكام الإمام أحمد على الأحاديث، مرتبة على الأبواب على طريقة الصحيحين، وأُلحق في آخرهما باب في شرح الأحاديث والآثار عند أحمد، وباب آخر في علوم الحديث عنده، وقد خُصِّصت المجلدات التالية، من السادس عشر إلى التاسع عشر لموضوع الرجال، ثم كان المجلد العشرون في موضوع الأدب والزهد، مرتَّباً على الأبواب المعهودة في هذا النوع، وخُتم الكتاب بعد ذلك بمجلدين اشتملا على الاستدراكات والفهارس.

وقد جُمعت مادة هذا الكتاب الواسع المتفنن من مصادر كثيرة جداً، بلغت (٢٤١) مصدراً، سُميت في المقدمة.

والذي يعنينا في هذا المقام المجلدات الأربعة المختصة بالرجال، والتي اشتملت على الرواة الذين عرّف بهم الإمام أحمد بن حنبل وتكلم فيهم بجرح وتعديل، والبالغ عددهم (٣٠٩٨) ترجمة، وهم مرتبون على حروف المعجم، مع البدء بالصحابة، رجالاً ثم نساء، أسماء ثم كنى، ويليهم سائر الرواة كذلك. وقد أُوردت أقوال الإمام أحمد فيهم بروايتها، واعتني بترتيب تلك الروايات تحت كل ترجمة حسب تاريخ وفاة مصنف المسائل

(١) عن دار الفلاح بالفيّوم في مصر.

والكتاب[1].

ويتميز هذا القسم من الجامع على الموسوعة التي سبقته، بسَعَة المصادر والمراجع وتنوعِها، وهذه السعة أدت إلى إضافة جملة من التراجم على الموسوعة، وأما الزيادات فيه من الأقوال والروايات ضمن الترجمة الواحدة فكثيرة جداً.

لكن يؤخذ على هذا القسم من الجامع عدةُ أمور مؤثّرة:

١- عدم استيعاب ما في المصادر المقررة، مما تسبّب في فوات تراجم كثيرة، وأقوال وفيرة.

٢- عدم التفريغ أحياناً لكل ما يشتمل عليه القولُ الواحدُ للإمام أحمد من أحكامٍ على عدد من الرواة تحت كل ترجمة تعرَّض لها فيه، فيقتصر على ذكره في مكان دون آخر.

٣- وجود تقصير في سياقة اسم المترجَم، مع وقوع بعض الأخطاء في الأسماء، وحصولِ الجمع أحياناً بين بعض التراجم المتفرقة والتفريقِ بين الترجمة الواحدة.

٤- اقتطاع الكلام عند النقل وعدم إكماله، مع استعمال الاختصار والتصرف أحياناً ومن غير تنبيه، وكذلك حذف بعض الإسناد الموصل إلى قول الإمام أحمد.

٥- وجود خللٍ في الترتيب المعجمي، وأخطاءٍ في النقل وفي العزو، وبعضُ السقط.

٦- عدم الالتفات إلى ضبط ما يُشكل من الأسماء، علماً بأن الموضوع كلّه قائم على الأسماء.

٧- إيراده رواياتٍ لا معنى لذكرها في التراجم.

وقد تبين لي أن الموسوعة -مع ما عليها من مآخذ- أضبط وأحسن حالاً من هذا القسم من الجامع، إذ التسرع في الأخير واضح لا يخفى.

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد لخالد الرَّبّاط وآخرين ١/ ٢٦.

ثانياً: اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل

حسبي في بداية الحديث عن اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في نقده للرجال، أن أشير إلى مدى ارتضاء بعض شيوخه الكبار في هذا العلم لأحكامه، قال إبراهيم بن شَمّاس: "سألنا وكيعاً -(يعني ابن الجراح)- عن خارجة بن مُصْعَب يُحَدِّثُنا عنه، فقال: لست أُحَدِّث عنه، نهاني أحمد بن حنبل أن أحدِّث عنه"[1].

ثم إن هؤلاء الأئمة الذين لهم مسائل في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد ممن سبقت الإشارة إليهم، كأبي داود السجستاني في سؤالاته، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه، وكذلك المَرُّوذي والميموني والأثرم، وغيرُهم الكثير، لم يصرفوا جهودهم الكبيرة في تصنيف تلك المسائل لو لم يكن الإمامُ أحمدُ عندهم حجةً في النقد، وإماماً يُقتدى في الجرح والتعليل.

وأذكر هنا جماعة من الأئمة الذين اعتمدوا كلام الإمام أحمد في الجرح والتعديل، مقتصراً على بعض كتبهم المنشورة في معرفة الرجال والنقد والتعليل وغيرها من الفنون الحديثية -سوى كتب السؤالات عن أحمد-، والتي سجلوا فيها ما استفادوه من ذلك، كثيراً كان أم قليلاً، وأرتبهم على سني وفياتهم. وهؤلاء هم:

١- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتبه: التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط والضعفاء الصغير.

٢- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوزجاني (ت٢٥٩هـ) في كتابه أحوال الرجال.

٣- أبو الفضل العباس بن محمد الدُّوري (ت ٢٧١هـ) في تاريخه عن ابن معين، يروي فيه جرحاً وتعديلاً عن أحمد، تارة بسماعه منه مباشرة، وتارة بواسطة.

٤- أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) في سننه.

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٤٩٩.

٥- أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي (ت ٢٧٧هـ) في كتابه المعرفة والتاريخ، روى أقوال أحمد في الجرح والتعديل من أكثر من طريق، وأشهرها عنده ما رواه عن شيخه الفضلِ بن زياد القطان عن شيخه أحمد، وكذلك ما رواه عن الفضل بن زياد عن أبي طالب أحمدَ بنِ حُميد عن أحمد.

٦- أبو بكر أحمد بن أبي خَيْثمة زهير بن حَرْب البغدادي (ت ٢٧٩هـ) في تاريخه.

٧- أبو عيسى محمد بن عيسى التِّرمذي (ت ٢٧٩هـ) في كتابيه: الجامع، والعلل الكبير -بترتيب أبي طالب القاضي-.

٨- أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت ٢٨١هـ) في تاريخه.

٩- أبو عثمان سعيد بن عمرو البَرْذَعي (ت ٢٩٢هـ) في سؤالاته لأبي زرعة الرازي، نقل فيها عن أبي زرعة عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل، كما نقل عن جماعة من شيوخه الآخرين عن الإمام أحمد شيئاً من ذلك، كأبي حاتم الرازي وإبراهيم الجوزجاني وأبي زرعة الدمشقي وغيرِهم، وثَمّة نقول من ذلك بينه وبين تلامذة الإمام أحمد واسطة.

١٠- أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧هـ) في كتابه الجعديات، روى أقوالاً للإمام أحمد في الجرح والتعديل عن عدد من شيوخه عن أحمد، كإبراهيم بن هانئ ومحمد بن علي الجُوْزَجاني. ولم أجد له روايةً مباشرةً عن الإمام أحمد في هذا الكتاب تتعلق بنقد الرواة.

وجميع من سبق تلامذةٌ للإمام أحمد، سوى ثلاثة، وهم: الترمذي والفَسَوي والبَرْذَعي، فإنهم رووا عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل بواسطة عدد من شيوخهم.

١١- أبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي (ت ٣٢٢هـ) في كتابه الضعفاء، وقد أكثر فيه من نقل أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل من طريق جماعة كبيرة من تلامذته،

أوسعها ما كان عن عبد الله بن أحمد، إذ يروي عنه مباشرة، كما أنه أكثر الرواية عن الإمام أحمد من طريق عبد الملك الميموني، ثم من طريق إبراهيم الجُوْزَجاني.

١٢- أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابيه الجرح والتعديل والمراسيل، وأُمثِّل هنا بالكتاب الأول الجرح والتعديل، لأنه الأوسع في ذلك والأوضح، فقد حشد فيه مئات الأقوال للإمام أحمد في موضوع الجرح والتعديل، من خلال الكثير من تلامذته، إذ يروي عن جماعة من هؤلاء التلامذة مباشرة، ويروي عن بعضهم بواسطة واحدة، وأشهر هؤلاء التلامذة الذين روى عنهم أو من طريقهم أقوال الإمام أحمد في نقد الرجال، عبدُ الله بن أحمد بن حنبل فقد أكثر عنه جداً[1]، ثم يليه في الكثرة أبو طالب أحمد بن حُميد المُشْكَاني، كما أنه أكثر عن صالح بن أحمد بن حنبل والأَثْرم وأبي حاتم (والده) وحَرْبٍ الكَرْماني، وقد نَقَل الكثير من أقوال الإمام أحمد أيضاً عن إبراهيم الجُوزجاني.

١٣- أبو حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي (ت ٣٥٤هـ) في كتابيه: المجروحين من المحدثين، والثقات، والأخير أقل من الأول في نقل الجرح والتعديل عن الإمام أحمد، وكثيراً ما يذكر ابن حبان رأي أحمد في الراوي من غير إسناد، لكنه أسند في أماكن وفيرة - لاسيما في كتاب المجروحين- من طريق جماعة كبيرة من تلامذة الإمام أحمد كعلي بن سعيد بن جرير النَّسَوي وجعفر بن أبان، وقد أكثر عنهما نسبياً، وروى أيضاً من طريق أبي زرعة الدمشقي وزياد بن أيوب المعروف بدَلُّوَيْه وحاتم بن الليث الجَوْهري، وغيرهم الكثير.

١٤- أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت ٣٦٥هـ) في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، فقد أسند الجرح والتعديل عن عشرات من تلامذة الإمام أحمد عنه، وأكثره على

(١) قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل من كتابه الجرح والتعديل ٥/٧: "لقيته...وكتب إليّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث".

الإطلاق ما رواه من طريق أبي طالب أحمد بن حُميد المُشْكاني ثم أحمدَ بنِ أبي يحيى ثم عبد الله بن أحمد بن حنبل وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، كما روى جملةً من طريق أبي بكر الأثرم، وجملةً أخرى عن أحمد بن حفص السَّعدي. وروى أيضاً من طريق البخاري وعثمان الدارمي والفضل بن زياد القطان[1]، وأبي داود السِّجِسْتاني وأبي القاسم البغوي وأبي زرعة الدمشقي وعباس الدُّوري ومعاوية بن صالح، وغيرِهم الكثير.

١٥- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتبه الثلاثة: الضعفاء والمتروكين، والسنن، والمؤتلف والمختلف. وأُلحقُ بها هنا مسائل العلماء للدارقطني في نقد الرجال، كسؤالات البَرْقاني، وسؤالات أبي عبد الله الحاكم، وسؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمي. فكل هذه الكتب اشتملت على أقوال -وإن كانت قليلة- للإمام أحمد في الجرح والتعديل، لكن يغلب عليها عدم الإسناد.

١٦- أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) في كتبه الثلاثة: تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، والمختلف فيهم، إذ نقل فيها عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل، يسندها تارة، ويعلقها تارة أخرى.

١٧- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب (ت ٤٦٣هـ) في تاريخ مدينة السلام (بغداد)، فقد شُحن هذا الكتاب بالمئات من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل مسندة، والتي رواها العشرات الكثيرة من تلامذة الإمام أحمد بين مكثر ومقل ومتوسط، حتى فاق هذا الكتاب جميع الكتب السابقة ضمن موضوع (اعتماد

(١) أكثر ابن عدي جداً من نقل ما يختص بتعيين شخصية الراوي من أسماء وكنى ووفيات ونحوها من طريق الفضل بن زياد عن أحمد، وكأن للفضل تاريخاً عن أحمد ضَمّنه شيئاً من الجرح والتعديل. وممن يُكثر أيضاً من الرواية عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد الفَسَويُّ في كتابه المعرفة والتاريخ.

الأئمة لأحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل)، وذلك في كثرة الروايات المنقولة عن هذا الإمام في نقده للرجال. وأوسع تلك الروايات عن الإمام أحمد ما كان من طريق ابنه عبد الله بن أحمد ثم أبي داود السِّجِستاني ثم أبي بكر المرُّوذي ثم أبي بكر الأثرم، ثم حَنْبل بن إسحاق والفضل بن زياد القطان -برواية الفَسَوي عنه-، ثم أبي الحسن الميموني وعبد الرحمن بن يحيى بن خاقان، ثم أبي القاسم البغوي ومهنا بن يحيى وأبي زرعة الرازي -برواية البَرْذعي عنه- وإبراهيم الحربي وعباس الدُّوري وأحمد بن الحسن الترمذي وأبي زرعة الدمشقي ومحمد بن موسى بن مُشَيْش، وغيرِهم الكثير.

١٨- أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في كتابه تاريخ مدينة دمشق، إذ حشد هذا الكتاب قَدْراً عظيماً من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل مسندة، وذلك من طرق كثيرة كطريق عبد الله بن أحمد، وأخيه صالح بن أحمد، وأبي داود السِّجِستاني والأثرم والمرّوذي والميموني وحنبل بن إسحاق وإبراهيم الحربي وإبراهيم بن هانئ وإبراهيم الجُوزجاني والفضل بن زياد وأبي طالب أحمد بن حُميد وأبي زرعة الرازي وأبي زرعة الدمشقي وحرب الكَرْماني ومُهَنّا بن يحيى، وغيرِهم الكثير. واستفاد ابن عساكر جملة وفيرة من تلك النقول المروية عن أحمد من خلال كتب الرجال المشهورة وبإسناده إليها، كالضعفاء للعقيلي والجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب وغيرِها، إضافة إلى ما أخذه عن كتب مسائل أصحاب الإمام أحمد مباشرة عبر روايته لها.

ثم إن المتأخرين بعد هؤلاء تابعوهم في اعتماد كلام الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، لكن من غير إسناد، كابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، والمزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، والذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال وسير أعلام النبلاء، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وغيرِهم. وكثير من هؤلاء يُسمون الراوي عن الإمام أحمد تارة، ويغفلونه تارة أخرى.

فالمتقدمون من الأئمة والمتأخرون اتفقوا على اعتماد أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل، واتّبعتهم الأمة فيه، لِما رأوا من فضل هذا الإمام وورعه وذبّه عن الدين وقيامه مقام الصديقين، إضافة إلى ما اتصف به من علم متين، وخبرة واسعة، وحفظ غزير، وإنصاف واعتدال. فمن جَرَحه الإمام أحمد لا يكاد يَنْدَمِل جُرحه، ومن زكّاه وامتدحه كان هو العدل الرضا، ويشهد لهذا ما نُقل عن أبي بكر محمد بن عبد الله البغدادي الصَّيرفي الشافعي الفقيه الأصولي في رجلين من أصحاب الشافعي: الحسين بن علي الكَرابيسي وأبي ثَور إبراهيم بن خالد الكَلْبي، قال ابن عدي في ترجمة الكَرابيسي: "والذي حَمَل أحمدُ بنُ حنبل عليه من أجل اللفظ في القرآن، فأما في الحديث فلم أر به بأساً، سمعت محمد بن عبد الله الشافعي يقول -يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي، ويقول لهم-: اعتبروا بهذين النَّفْسَين حسينٍ الكَرابيسي وأبي ثَور، الحسينُ في علمه وحفظه، وأبو ثَور لا يَعْشره في علمه، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسَقَطَ، وأثنى على أبي ثَور فارتفع للزومه السُّنّة"[1].

هكذا كان الإمام أحمد حجة في نقد الرجال، وميزاناً في الحكم عليهم، ارتضى الناس أحكامه قديماً وحديثاً، فمن رفعه ارتفع، ومن وضعه اتَّضَع.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٤٣.

المبحث الثاني

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد ومنهجه في حكمه على الرواة

كان الإمام أحمد أحدَ الأئمة الكبار المتمكنين في علم الجرح والتعديل، والمتوسعين في الحكم على الرجال، وقد قدّم للناس مادة وافرة زاخرة في نقد الرواة، تقوم على منهجية دقيقة تنبعث من علم غزير وخبرة واسعة وورع وإنصاف.

وألفاظ الجرح والتعديل عنده بحر واسع، وفضاء شاسع، وقد اجتهد في جمعها بعض المعاصرين، واعتمدت في تتبع تلك الألفاظ على المجلدات الأربعة المختصة بالرجال من كتاب (الجامع لعلوم الإمام أحمد) جمع وترتيب خالد الرَّبّاط وآخرين -مع ما لي عليها من ملاحظات-، وذلك لسعة مصادرها.

وقد قرأت تلك المجلدات واستخرجت ما فيها من ألفاظ عامة كلية بعيدة عن النسبية، وأقمت التَّعْداد بناء عليها، وراعيت في هذا التَّعداد الرواياتِ المختلفةَ عن الإمام أحمد في الرجل الواحد، وإن اتحد الجواب، فعلى سبيل المثال: لو روى عبد الله بن أحمد والأثرم والميموني عن أحمد قوله في رجل: (ثقة)، لجعلت هذه اللفظة في العدد ثلاثاً.

وبعد تتبعي للعبارات من ذاك الكتاب قمت بتصنيفها وتنظيمها على مراتب متعددة، خمس للتعديل ومثلها للجرح، وأثبتّ تلك الألفاظ على حالها، مع تقارب بعضها وتشابهه، ليُوقف على عامة ألفاظ هذا الإمام في هذا الشأن. وراعيت في التنزيل على المراتب أقوال الإمام أحمد الأخرى في الرجل، مع اعتبار ما قعّده المحدثون في ذلك. وقد جعلت الفاصلة أداة للتمييز بين اللفظة وأختها.

ولم أعتمد تلك المجلدات عند النقل -وإن اعتمدتها في التتبع-، بل كنت أرجع إلى الأصول التي أحالت إليها قَصْد التوثيق ورَوْم التحقيق.

ومراتب التعديل الأربعةُ الأولى عند الإمام أحمد يُحتج بأصحابها، وأما أهل المرتبة

الخامسة فيُكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، ومنهم من يُكتب حديثه للاعتبار.

وأما مراتب الجرح عنده فإن الأوليين منها يُخرَّج حديث أهلها للاعتبار، ثم تستوي بعدُ المراتبُ التالية في كون أصحابها لا يكتب حديثهم لا للاحتجاج ولا للاعتبار.

المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد

تتسم ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد بالشمول والتنوّع والتفنّن، والدقةِ في اختيار الألفاظ وحسنِ الاقتباس.

مراتب التعديل وألفاظها:

المرتبة الأولى: الوصف بما دلّ على المبالغة في التوثيق، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

كان أمة وحده في هذا الشأن، كان نَسِيج وَحْدِه[1]، هو العُقدة، جِهبذ، دُرّة العراق، ريحانة البصرة، شيخ الإسلام، أمير المؤمنين، هل في الدنيا مثل فلان؟!، في الدنيا مثل فلان؟!، من كان مثلَ فلان؟!، من مثل فلان؟!، لا يَعْدله أحد، ما كان في زمانه أحد يَعْدله، لم يكن في زمنه مثلُه في الحديث، لا يَقَاسه في العلم أحد، خلقه الله لهذا الشأن.

إمام المسلمين في وقته، إمام من أئمة المسلمين، من أئمة المسلمين، الإمام، إمام، من معادن الصدق، من رضا الناس، مثلُ فلان يُسأل عنه؟!، فلان يُسأل عنه؟!، تسأل عن مثل فلان؟!، أي فتى هو؟!، لم يُر مثله، لم تَلِق مثلَه، لا أعلم ولا أعرف له بالعراق نظيراً، الثَّبْت عندنا بالعراق فلان، ما أخرجت خُراسان مثلَه، ما أخرجت خُراسان بعد فلان مثلَه.

---

(١) استعملها الإمام أحمد في رجل واحد، وهو شيخه عبد الله بن إدريس الأَوْدي. وقد سبقه إلى استعمالها شيخه عبد الرحمن بن مهدي، فقد أخرج الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١١/ ٣٩٩ عن ابن مهدي قوله: "حدثني ابن المبارك وكان نسيج وَحْده". بل إن هذه الكلمة ذُكرت قبلُ على لسان بعض الصحابة رضوان الله عليهم.

إليه المنتهى في التثبت، إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، إليه يرجع التثبت في البصرة، ما رأينا مثله في هذا الشأن هو صاحب هذا الشأن، ما رأيت في هذا الشأن مثله، ما رأيت مثله في الثَّبْت والتثبت، ما رأيت بعينيَّ مثلَه، ما رأيت أحداً أثبتَ منه، قُرَّةُ عين في الحديث.

ما رأى مثل نفسه، ثقة وزيادة تسأل عن مثله؟!، أثبت الناس، مِن أثبت الناس، مِن أثبت الناس في الحديث، مِن أثبت الناس حديثاً، مِن أوثق الناس ثقة، مِن أوثق الناس، لا أعلم أحداً أثبت منه إلا أن يكون فلاناً، ما أتقنه وما أحفظه! يا لك من صحة حديثه!، لا تكاد تجد مثلَه، أتقنهم فلان.

ولم يكثر الإمامُ أحمد من استعمال أي عبارة من هذه العبارات، ولا تصل واحدة منها في استعماله إلى عشر مرات، وهذا أمر طبيعي في المرتبة الأولى التي لا يبلغها إلا القلة من الأئمة.

المرتبة الثانية: تكرير صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

ثَبْت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد، ثَبْت ثبت ثبت، ثقة ثبت ثبت الحديث، ثبت صحيح الحديث لم يحدِّث بشيء إلا أتقنه، ثبت ثبت صحيح الحديث، ثبت ثقة ثقة، ثقة ثقة ثبت صالح الحديث، ثقة ثقة ثقة، ثقة ثقة من الثقات، ثقة صدوق ثبت في كل المشايخ، ثبت بخٍ بخ، بخٍ ثقة من الثقات، ثقة بخٍ بخ، بخٍ ثقة ثقة، بخٍ بخ بخ[1]، بخٍ بخ نقي الحديث جداً، ثقة ثقة صالح الحديث، كان متقناً للحديث متقناً عجباً، ما أتقنه

(١) استعملها الإمام أحمد بهذا التكرار في رجل واحد، وهو يحيى بن يحيى النيسابوري. وقد اقتبسها الإمام أحمد من لسان النبوة، إذ قالها النبي ﷺ بهذا التكرار في مدح كلام ضمن حديث طويل أخرجه الإمام أحمدُ نفسُه في مسنده (٢٢١٢٢)، كما قالها ﷺ في مدح قوم، وهم عَنَزة، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٣٦٤)، لكن ابن حجر في فتح الباري (تحت كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا}، ٨/ ٢٦٢-٢٦٣) قال: "أخرجه الطبراني، وفي إسناده مجاهيل".

للحديث! متقن عجب!، ثقة ثقة وزيادة.

ثقة خيارٌ حديثه حديث أهل الصدق، صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث، ثقة ضابط لحديثه صدوق، ثقة حلو الحديث شيخ ثقة، ثقة ما أصح حديثه وأوثقه!، صحيح الحديث ما أصح حديثه وأثبته!، ثقة وكان يقظانَ في الحديث عارفاً به، ثقة ما أثبت حديثه! ما أصح حديثه!.

الحجة الثَّبْت، ثبت في الحديث كَيِّس، كَيِّس يتحرى الصدق، بخ ثبت في الحديث، ثبت ثقة في الحديث، ثبت ثقة، ثقة ثبت الحديث، ثقة ثبت في الحديث، ثقة ثبت، ثقة من كبار أصحاب الحديث، ما علمت إلا خيراً هو عندي إمام، كان ثبتاً لا يكاد يخطئ! ما أثبته!، بخ ثقة، بخ بخ، من الثقات ممن يُستسقى بحديثه.

ثبت صالح الحديث، صدوق ثبت، ثقة وزيادة، كان ثقة وزيادة، ثقة ثقة حسن الحديث، ثقة من الثقات، ثقة ثقة، ثقة رضي، كان ثقة في حديثه ضابطاً، ثقة ليس به بأس ثقة، ثقة مستقيم الحديث، ما أثبته وأكيسه!، من الحفاظ للحديث ثقة، ثقة صحيح الحديث، ثقة وكما يكون الثقة، كان ثقة صاحب حديث، ثقة صالح الحديث حديثه حديث رجل كَيِّس.

وأكثر العبارات استعمالاً في هذه المرتبة، لفظة: (ثقة ثقة) في نحو خمس وأربعين مرة، ثم (بخ ثقة) في نحو خمس عشرة مرة.

المرتبة الثالثة: إفراد صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

حجة، حجة في الحديث، ثَبْت في حديثه جداً، مستثبت، متثبت، كان يتثبت، من متثبتي بغداد، كَيِّس، كان كَيِّساً، حديثه شفاء، ما كان أثبته!، ما أكيسه!، ثبت في كل المشايخ، كان ثبتاً في الحديث، كان ثبتاً، ثبت في الحديث، ثبت الحديث، ثبت، فوق الثقة، ثقة لا يشك فيه، ثقة جداً، ثقة الحديث جداً، من أهل الأمانة والصدق، ما أصح حديثه!، ليس فيه اختلاف هو من الثقات، الثقة، كان من الثقات، من الثقات، أحد

الثقات[1].

ثبت إلا أن في بعض حديثه شيئاً، ثقة صدوق صالح، ثقة صدوق، ثقة قوي الحديث، ثقة جيد الحديث، ثقة، ثقة في الحديث، ثقة الحديث، كان ثقة في حديثه صدوقاً، كان ثقة، هو عندي ثقة، لا أعلمه إلا ثقة، كان كما شاء الله أن يكون!، كما شاء الله!، بخ.

ثقة ويحتج بحديثه، كان ثقة مقاربَ الحديث، ثقة حسن الحديث، ثقة صالح الحديث، ثقة صالح، ثقة ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق، ثقة ليس به بأس، ثقة لا بأس به، ثقة مقارب الحديث، ثقة ما أقرب حديثه!، ثقة لا أعلم إلا خيراً، جيد الحديث ثقة، صدوق ثقة، لا أعلم إلا خيراً ثقة، ثقة لم يكن به بأس، ثقة ما به بأس، ثقة يُعَدّ، أُرى شيخ ثقة، أُراه شيخ ثقة[2]، صحيح الحديث، ما أحسن حديثه وأصحه!، ما أحسن أحاديثَه وأشدَّ استقامتَها!.

وأكثر ألفاظ المرتبة الثالثة استعمالاً عند الإمام أحمد عبارة (ثقة)، وهي أيضاً أكثر العبارات تداولاً في التعديل عنده، بل هي أكثر الألفاظ المستخدمة في الحكم على الرجال عند الإمام أحمد، وقد بلغ عددها نحو الخمسين وست مئة، ويدخل في هذا العدد تكررها على لسان الإمام أحمد في الرجل الواحد، إذا تعدد الراوي لها عنه، أو اختلف الموضع في الرواية الواحدة. ولم تبلغ لفظة أخرى من ألفاظ هذه المرتبة العشرين في العدد.

المرتبة الرابعة: الوصف بما يلي التوثيقَ المطلق، وألفاظها عنده هي:

لم يكن به بأس كان مستثبتاً، ليس به بأس هو ثقة، لا بأس به ثقة، لا بأس به وهو صحيح الحديث، ثقة إن شاء الله، أرجو أن يكون ثقة، أرجو أن يكون ثقة صالحَ الحديث، أرجو إن شاء الله أن يكون ثقة، ثقة وربما غلط، ثقة إلا أنه كان ربما أخطأ، صالح الحديث

(١) لفظة: (الثقة)، و(كان من الثقات)، و(من الثقات)، و(أحد الثقات) هي أرفع عند الإمام أحمد من عبارة: (ثقة) مجردة.

(٢) هذه العبارة وردت بهذه الصيغة على لسان الإمام أحمد، ولها نظائر عنده.

ثقة، صالح ثقة وهو صدوق، صالح أرجو أن يكون ثقة، بخٍ من أصحاب الحديث ليس به بأس.

ما أعلم إلا خيراً[1]، لا أعلم إلا خيراً، ما علمت إلا خيراً، ما بلغني عنه إلا خير، ما بلغني عنه إلا الجميل، ما أعلم إلا خيراً حديثه حديث مقارب، ما أعلم إلا خيراً أحاديثه أحاديث مقاربة، لا أعلم إلا خيراً لم يكن به بأس.

ليس به بأس، ما أرى به بأساً[2]، لا بأس به، لم يكن به بأس، ما به بأس، ما كان به بأس، ما أرى بحديثه بأساً، لا أعلم به بأساً، ما أعلم به بأساً، ما بحديثه بأس، ليس بحديثه بأس، لا بأس بحديثه، لا أرى به بأساً، ما أعلم بحديثه بأساً، ما أرى كان به بأس، ما رأيت كان به بأس، ليس بهذا بأس، لم يكن بهذا بأس، ليس به بأس وحديثه حديث أهل الصدق، ما أرى به بأساً ما علمت إلا خيراً، ليس به بأس صالح الحديث، ليس بحديثه بأس وهو صالح الحديث، ليس به بأس حديثه مقارب، لا بأس به مقارب الحديث.

صدوق، صدوق في الحديث، كان صدوقاً، كانت عجوز صدق[3]، كان امرأ صدق، كان يتحرى الصدق.

صالح الحديث لا بأس به، صالح ليس به بأس، صالح الحديث ليس بحديثه بأس، صالح

(١) يُكثر الإمام أحمد من استعمال هذه الصيغة، وهي قريبة جداً من لفظة (ثقة) عنده، ولعل وضعها هنا هو الأحوط. وأشير هنا إلى أن أصل هذه العبارة ورد على لسان النبوة وعلى لسان بعض الصحابة، وذلك ضمن حديث الإفك الطويل. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن لبعض (٢٦٦١)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠).

(٢) عبارة (ما أرى به بأساً) كثيراً ما يذكرها الإمام أحمد بلفظ: (ما أرى به بأس). وقد استعملها في الرجال كثيراً، وقالها مرة واحدة في امرأة.

(٣) قالها في امرأة واحدة، وهي التي قال فيها في موضع آخر: (ما أرى بها بأس). ولم أجد للإمام أحمد حكماً على امرأة سواها.

الحديث صدوق، صالح الحديث، صالح[1]، كان صالحاً في الحديث.

مستقيم الحديث، مقارب الحديث لا بأس به، مقارب الحديث، مقارب، مقارب الحديث صالح، حاله مقارب، حديثه مقارب، حديثه حديث مقارب، حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق، ما أقرب حديثه!، ما أقرب حديثه! وحديثه حديث أهل الصدق.

يحتج به، حسن الحديث صحيحه، ما كان أصلح حديثه!، ما أصلح حديثَه!، ما أحسن حديثَه!، حسن الحديث.

وأكثر ألفاظ هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد عبارة (ليس به بأس)، فقد تكررت نحو الخمسين ومئة مرة، وتليها لفظة (ما أرى به بأساً) وتعدادها ستون، ودونها عبارة (صالح الحديث) وعبارة (لا بأس به)، وكل واحدة منهما تجاوزت الخمسين، ثم عبارة (صالح) وقد وردت أكثر من ثلاثين مرة، ثم لفظة (لم يكن به بأس) ولفظة (ما أعلم إلا خيراً) إذ نافت كل واحدة منهما على العشرين.

المرتبة الخامسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق أو الجزم بالاحتجاج، وألفاظها عنده هي:

ما به بأس إن شاء الله، ليس به بأس في نفسه، في بعض حديثه شيء وليس به بأس،

(١) استعمل الإمام أحمد هذه الكلمة (صالح) مجردة، في التعديل الحديثي، وعندما يريد الصلاح الديني يقول في الغالب: (رجل صالح)، وقد يقول: (شيخ صالح)، وربما صرح فقال -كما في رواية الميموني (٤٦٤)-: "هو في بدنه رجل صالح"، وقال أيضاً -كما في الجرح والتعديل ٩/ ٦٣-: "صاحب خير وصلاح في بدنه". وقد فَسّر بعض الرواة عن أحمد مراده هذا من إفراده عبارة (صالح)، قال عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣٢٩٠): "سمعته يقول: طلحة بن يحيى وعمرو بن عثمان، عمرو أحبّ إلي من طلحة، وطلحة صالح -يعني الحديث-". وقال أبو بكر الأثرم -كما أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٠/ ٥٤-: "وسمعته -(يعني الإمام أحمد)- يُسأل عن عبد العزيز بن أبي رَوّاد وأيمن بن نابِل؟ فقال: هؤلاء قوم صالحون -يعني في الحديث فيما أرى-".

لم يكن به -أُرى- في نفسه بأس، أرجو أن لا يكون به بأس، أرجو أنه لا بأس به، أرجو إن شاء الله أن لا يكون به بأس.

لا بأس به وكان يهم، ليس به بأس وهو كذا وكذا، ما به بأس إلا أنه كان ربما أخطأ، لا بأس به إلا أنه حدث أحاديث مناكير.

صدوق فيما أرى، يقع في قلبي أنه صدوق، أرجو أن يكون صدوقاً، كان صدوقاً في الحديث إن شاء الله، كان إن شاء الله صدوقاً، كان عندي إن شاء الله صدوقاً، ما أراه إلا صدوقاً، ما أراه كان إلا صدوقاً، أرجو أن يكون صدوقاً إن شاء الله.

صالح الحديث إن شاء الله، صالح إن شاء الله، أرجو أن يكون صالحَ الحديث، صالح يحتمل، صالح وليس هو بذاك، جائز الحديث.

صدوق ولكنه لا يقيم الإسناد، كان صدوقاً ولكن كان كثير الخطأ، حديثه حديث أهل الصدق، حديثه يشبه حديث أهل الصدق، حديثه حديث أهل الصدق وأرجو أن لا يكون به بأس، كان حديثه مقارب[1] فيه شيء من الخطأ ، لا يشبه القراء[2].

(١) هذه العبارة وردت هكذا على لسان الإمام أحمد.

(٢) لم يستعمل الإمام أحمد هذه اللفظة إلا في رجل واحد، وهو منصور بن أبي مزاحم البغدادي، وكأنه أراد تليينه بشيء لا يخرجه عن حد أهل العدالة، والمراد بالقراء أهلُ الحديث.
وقد استعمل هذه العبارة من قبل الإمام مالك بن أنس في شعبة بن دينار مولى ابن عباس، وأراد بذلك جرحه، سأله يحيى بن سعيد القطان عنه، فقال -كما في الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٢٩٤، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣٢٩٨) (٤٦٩٢)، والكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٧-: "لم يكن يشبه القراء". ورُويت عن القطان عن مالك بلفظين آخرين هما: (لم يكن من القراء)، و(ليس هو من القراء). تاريخ الدوري عن ابن معين (١١١١)، (١١١٤)، والجرح والتعديل ١/ ٢٣، والكامل ٥/ ٣٧. كما سأل القطان مالكاً عن صالح مولى التوأمة فأجابه بقوله: "لم يكن من القراء". العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥٠٥٦).
ويشار هنا إلى أن أبا نعيم الفضلَ بنَ دُكين شيخَ الإمام أحمدَ استعمل تلك العبارة في غير مساق

يُستدل به يُعتبر به، ليس له حلاوة، شيخ.

ولم يكثر الإمام أحمد من استعمال أي لفظ من ألفاظ هذه المرتبة، إذ لم يتجاوز شيء منها عشراً.

مراتب الجرح وألفاظها:

المرتبة الأولى: الوصف باللين، لفظاً أو معنى، وألفاظها عند الإمام أحمد هي:

لَيِّن الحديث، ليس بذاك، ليس هو بذاك، ليس بذاك في الحديث، لم يكن بذاك، لم يكن في الحديث بذاك، ليس حديثه بذاك، حديثه ليس بذاك، شيخ قد احتمله الناس وليس حديثه بذاك، ليس هو بذاك حديثه ليس بذاك، ليس هو بذاك في الحديث ليس بالقوي في الحديث، ليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير[1].

الجرح والتعديل، فقد قال في داود بن نُصير الطائي -كما في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٦٧-: "كنت إذا رأيت داود الطائي لا يشبه القراء، عليه قَلَنْسُوة سوداء طويلة مما يلبس التجار". ولعله أراد أنه في هيئته لا يشبه أهل العلم.

(١) كثيراً ما يقول الإمام أحمد في الرواة: (عنده مناكير)، أو (يحدث بمناكير)، أو (يروي أحاديث مناكير)، أو (له أحاديث مناكير)، أو (له أحاديث منكرة)، أو (روى أحاديث منكرة)، أو (ذو أحاديث مناكير)، أو نحوها، وهي بمجردها لا تقتضي الضعف المطلق الذي تفيده لفظة (منكر الحديث) في غالب تصرفات الإمام أحمد، فضلاً عن كون تلك العبارات لا تدل على الضعف الشديد الذي تقتضيه كلمة (منكر الحديث) إذا روعي معناها الاصطلاحي المشهور.

وقد لفت إلى هذا عدد من الأئمة كابن دقيق العيد والذهبي، قال السخاوي في فتح المغيث ٢/ ٢٩٦: "وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: (قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده تركَ روايته، حتى تكثُر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به التركَ لحديثه)، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروي أحاديث منكرة) وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: (الأعمال بالنيات)". وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١١٨: "ما كل من روى المناكير يضعف". كما ألمع الذهبي إلى أن تلك الألفاظ قد لا تتنافى أحياناً مع وصف الراوي بالتوثيق العالي أو ما دونه، فقال في

أخشى أن لا يكون بقوي في الحديث، ما أراه قوياً في الحديث، ليس هو بقوي في الحديث، ليس بقوي في الحديث، ليس بالقوي في الحديث، ليس هو بقوي الحديث، ليس هو بالقوي في الحديث، ليس هو بالقوي الحديث، ليس هو بالقوي، ليس بقوي في الحديث تعرف فيه الضعف، لم يكن بالقوي في الحديث، ليس هو عندي بقوي في الحديث، ليس هو بقوي يعتبر بحديثه ولكن ما كان من رقائق، حديثه ليس بالقوي.

ليس بحجة، ليس بحجة في الحديث، ليس بحجة ولا قوي في الحديث، لم يكن بالضابط، لم يكن بالحافظ، في حديثه بعض الضعف، كان يُضَعّف في الحديث، يُضَعّف، أخشى أن يكون ضعيف الحديث، أراه ضعيف الحديث، ما أراه إلا ضعيف الحديث، ما حديثه بحجة أعتبر به.

لم يكن يقيم الحديث، ليس بمحكم الحديث، ليس هو محكم الحديث، لم يكن من النقد الجيد[1]، كذا وكذا[2].

عبد الرحمن بن محمد المحاربي من رسالته الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٢٣: "ثقة نبيل، روى مناكير عن مجاهيل". وقال في محمد بن إبراهيم التيمي كما في الرسالة السابقة ١٥٦: "ثقة نبيل، حديثه في كتب الإسلام، قال أحمد: في حديثه شيء، روى مناكير". وقال في طاهر بن خالد الأيلي من كتابه ميزان الاعتدال ٢/ ٣٣٤: "صدوق، وله ما يُنكَر". وقال في خالد بن مَخْلَد القَطَوَاني من الكتاب السابق ٢/ ٦١٥: "وخالد ذو مناكير عدة، لكنه قفز القنطرة".

(١) اتبع الإمام أحمدُ شيخَه جريرَ بنَ عبد الحميد في استعمال هذه اللفظة النادرة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣/ ٣٢٨.

(٢) ويزيد الإمام أحمد في هذه الصيغة أحياناً فيقول -كما في العلل ومعرفة الرجال لابنه عبد الله (٣٣٣٩)-: (كذا وكذا، وكأنه). وفي المصدر نفسه (٣١٤٠) ذكر عبد الله بن أحمد حال أبيه عند ذكره لتلك العبارة فقال: "الذي يقول أبي: (كذا وكذا) كان يحرّك يده". ووضّح الذهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣ معنى هذه اللفظة عند الإمام أحمد فقال: "هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لين".

وأكثر العبارات استعمالاً عند الإمام أحمد في هذه المرتبة لفظة (كذا وكذا)، ثم عبارة (ليس بذاك)، وكذلك (ليس هو بذاك). ولا يبلغ شيء العشر في التعداد بعد ذلك[1].

المرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

ضعيف الحديث، ضعيف، ضعيف كان يخطئ كثيراً، حديثه حديثٌ ضعيف وهو ضعيف، حديثه ضعيف، أحاديثه ضعاف ليس بصحاح، ضعيف ليس بالقوي ولم يشته الناس حديثه، ضعيف الحديث مضطرب.

مضطرب الحديث، مضطرب، مضطرب الحديث قلّ من روى عنه إلا اختَلَف عليه، مضطرب الحديث روى مناكير، مضطرب الأحاديث منكرة، أحاديثه مضطربة، حديثه حديث مضطرب، حديثه مضطرب، حديثه ليس بذاك مضطرب، حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن أكتب حديثه أعتبر به، ليس هو ممن يترك حديثه.

منكر الحديث[2]، منكر، منكر الحديث ضعيف، ضعيف منكر الحديث، أحاديثه

وربما اقتصر الإمام أحمد على كلمة (هو كذا) من غير تكرار، وقد قالها في أبي إسرائيل المُلائي -كما في العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٥٣٩)-، وفي حبيب بن أبي حبيب الجَرْمي -كما في المصدر السابق (٨٩٤)-. ولم أر فرقاً بين العباتين عنده.

(١) وثمة ألفاظ استعملها الإمام أحمد قد يُظن بها التليين للراوي، وهي في حقيقة الأمر ليست جرحاً ولا تعديلاً، وتلك العبارات هي: (ليس بالمشهور) و(ليس بمشهور العلم) و(كأنه ليس بمشهور).

(٢) كثيراً ما تساوي عبارة (منكر الحديث) ونحوها عند الإمام أحمد لفظة (ضعيف الحديث). والحكم على الراوي بأنه منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر. ولو روعي المعنى الاصطلاحي المشهور لعبارة (منكر الحديث) لكان محلها في المرتبة التالية وهي التي يوصف صاحبها بالضعف الشديد، والإمام أحمد قد يستعملها أحياناً بهذا المعنى، لكن بعض الأئمة المتقدمين -ومنهم الإمام أحمد- توسعوا في استعمال هذه الكلمة، فاشتملت عندهم أيضاً على تفرد أهل المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٦٧٤: "فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد

مناكير، أحاديثه أحاديث مناكير، أحاديثه أحاديث مناكير لا يُعرف، أحاديثه أحاديث منكرة ولا أعرفه.

ليس ممن يحتج به، لا يحتج بحديثه.

لا أعرفه، لا يعرف، مجهول لا يعرف، ليس بمعروف، ليس يعرف، ما أعلم روى عنه غير فلان، ونحوُها.

ليس بالقوي ضعيف الحديث، ليس بالقوي عندي هو ضعيف، ليس هو بالقوي هو ضعيف، ليس بقوي في الحديث ضعيف الحديث.

وأكثر ألفاظ هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد -سوى بعض صيغ التجهيل- عبارة (ضعيف الحديث)، فقد تكررت أكثر من أربعين مرة، وتليها عبارة (ضعيف) وعبارة (منكر الحديث)، إذ تجاوزت كل واحدة منهما الثلاثين، ثم لفظة (مضطرب الحديث) وقد وردت خمس عشرة مرة.

المرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد -الذي هو أسهل من درجة الترك المطلق-، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده".

وقد وسّع الذهبي الدائرة عند هؤلاء فقال في الموقظة ٤٢: "وقد يُعَدّ مُفْرد الصدوق منكراً"، وقال في ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠-١٤١: "وإن تفرد الصدوق ومن دونه يُعَدّ منكراً". بل جعل ابن حجر الأمر عندهم أكثر اتساعاً فقال في يزيد بن عبد الله بن خُصيفة في هدي الساري ٧٠٨: "وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصيفة مالك والأئمة كلهم". وسبقه إلى مثل هذا ابن رجب في شرح علل الترمذي ٢/ ٦٥٣ فقال: "وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار".

ولم أجعل قول أحمد في ابن خُصيفة ضمن تعداد أقواله في لفظة (منكر الحديث)، لأن الأئمة -ومنهم الإمام أحمد نفسه في غيرما قول له- اتفقوا على ثقة الرجل.

ضعيف الحديث جداً كثير الخطأ، ضعيف جداً، ما أضعف حديثه!..وضعّفه جداً، ضعيف الحديث ليس بشيء ضعيف، ضعيف لا يُكتب حديثه، ضعيف ليس بشيء، ضعيف الحديث ليس بشيء، ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً، لا يُكتب حديثه ضعيف الحديث، ليس بشيء ضعيف الحديث، ليس بشيء وهو ضعيف الحديث، ليس بشيء هو ضعيف الحديث ليس يسوى حديثه شيئاً.

مطروح الحديث، طَرَح الناس حديثه، لا يُفرح بحديثه، واهي الحديث.

شبه المتروك، يشبه المتروك، ليس بشيء شبه المتروك، شبه لا شيء.

مضطرب الحديث جداً، لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث، ليس حديثه بشيء مضطرب الحديث.

منكر الحديث جداً، منكر الحديث ليس بشيء، منكر الحديث شبه لا شيء لا يدري ما الحديث!، ليس بشيء منكر الحديث.

ما أراه إلا ليس بشيء، أظنه لا شيء، ما أراه كان بشيء، ما أراه بشيء، ما أراه يسوى شيئاً، لا يُشتغل به، لا يشتغل بحديثه.

لا يحل لأحد أن يحدث عنه، لا أرى الرواية عنه، ليس هو ممن يُروى عنه، لا يُروى حديثه، لا ينبغي أن يُروى عنه، لا ينبغي أن يُروى عنه ولا يُكتب حديثه، لا ينبغي أن يحدَّث عنه، لا يعجبني أن أحدث عنه، لا يحدَّث عنه، ما يستأهل أن يحدث عنه بشيء روى أحاديث مناكير، ما هو بأهل أن يحمل عنه ولا يُروى عنه، ما كان بأهل أن يُحدث عنه، ما هذا بأهل أن يُحدث عنه.

لا يكتب حديثه، ليس ممن يكتب حديثه، لا أكتب حديثه، لا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثاً، لا ينبغي أن يكتب حديثه، لا نكتب عن أحد منهم ولا كرامة لهم، اضرب على حديثه.

ولم يكثر الإمام أحمد من استعمال أي عبارة من هذه العبارات، وأقصاها لا يتجاوز

الخمس مرات.

المرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق للراوي، لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

متروك الحديث، متروك، متروك الحديث ترك الناس حديثه، متروك الحديث ليس يسوى حديثه شيئاً، متروك الحديث حديثه موضوع كذب، ترك الناس حديثه، ترك الناس حديثه متروك، تُرك حديثه متروك الحديث، تُرك حديثه، تركنا حديثه وتركه الناس، تركنا حديثه وخرقناه، تركته، تركت أنا حديثه، تركت حديثه، لم يكن بشيء حديثه حديث ضعيف ولم يكن بشيء متروك الحديث، ليس بشيء متروك الحديث، لا شيء متروك الحديث، منكر الحديث متروك الحديث، تركت حديثَه حديثُه حديث مضطرب، كان منكر الحديث تُرك حديثه، أرى الناس قد تركوا حديثه.

ليس بثقة، ليس هو بثقة، ليس هو ثقة، ليس بثقة كان يحدث ببلايا وعامة حديثه بواطيل، لم يكن عندي ثقة.

ليس بشيء، ليس هو بشيء، ليس في الحديث بشيء، ليس هو في الحديث بشيء، ليس حديثه عندي بشيء، ليس حديثه بشيء، حديثه ليس بشيء، لا شيء، لا يسوى شيئاً، لا يسوى حديثه شيئاً، ليس يسوى حديثه شيئاً، ليس يسوى شيئاً، ليس يسوى فَلْساً، لم يكن بشيء ليس بشيء، ليس بشيء ليس يسوى شيئاً، ليس يسوى حديثه ليس بشيء، ليس يسوى حديثه شيئاً ليس بشيء، لا يسوى حديثه شيئاً ليس بشيء، ليس بشيء حديثه بشيء قد كتبنا عنه ثم تركناه ليس هو بشيء، ليس بشيء وقد سمعت منه ثم مزقته، ليس بشيء خَرَقنا حديثه كان يُلَقّن الأحاديث، ليس بشيء خرقنا حديثه وتركنا حديثه منذ دهر، ليس بشيء خرقنا حديثه منذ دهر من الدهر، ليس يسوى حديثه شيئاً خرقنا حديثه سمعت منه ثم تركناه.

ليس بشيء ليس بثقة، ليس بشيء يُسقط حديثه، ليس بشيء لا يكتب عنه، ليس بشيء ولا يكتب حديثه، ليس يسوى حديثه شيئاً أحاديث بواطيل، ليس حديثه بشيء لا

أروي عنه شيئاً، لا يسوى شيئاً لا يُروى عنه، ليس بشيء يحدث أحاديث مناكير ليس لها أصل.

أسقطوا حديثه، يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها، يُرَكِّب الأسانيد[1]، كان يقلب الأحاديث يُلقي حديث فلان على فلان.

أُفّ أُفّ ليس بشيء[2]، ليس هو من عيالنا[3]، ليس عليه قياس[4].

أحاديثه أحاديث بواطيل ليس بشيء، أحاديثه كلُّها موضوعة مناكير، أحاديثه أحاديث موضوعة كذب، أحاديثه موضوعة، منكر الحديث أحاديثه موضوعة ولا يكتب حديثه، حديثه حديث منكر أحاديثه موضوعة، ما أرى البلاء إلا منه، ذاك عجب! يجيئك بالطامات، خرقت حديثه منذ دهر، خرقنا حديثه، مزقنا حديثه، اضرب على أحاديثه هي

(١) تركيب الأسانيد مثل سرقة الأحاديث، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٠٤ في ترجمة الحافظ محمد بن حُميد الرازي: "قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون. قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث". فسرقة الحديث وتركيب الأسانيد وتسويتها أخف سوءاً من الوضع، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ٨١٢: "سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه، وسرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم".

(٢) هذه العبارة في الجرح الشديد تقابل عند الإمام أحمد عبارة (ثقة بخ بخ) وعبارة (ثبت بخ بخ) -ونحوهما- في التوثيق الرفيع.

(٣) استعمل الإمام أحمد بن حنبل هذه العبارة في رجل واحد، وهو كوثر بن حكيم، وقد اقتبسها من شيخه أبي نُعيم الفضل بن دُكين، قال أبو طالب أحمد بن حُميد المُشْكاني -كما في الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢١٧-: "سألت أحمد بن حنبل عن كوثر؟ فقال: ليس هو من عيالنا. قال: كان أبو نُعيم إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث".

(٤) هذه اللفظة في الجرح النازل تقابل عند الإمام أحمد لفظة (لا يَقَاسه في العلم أحد) في التوثيق العالي.

كذب -أو قال: موضوعة-، اضرب على حديثه أحاديثه موضوعة، ضعيف في الحديث روى عجائب منكرات..وذهب إلى أنه متروك.

وأكثر عبارات هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد لفظة (متروك الحديث) ولفظة (ليس بشيء)، إذ بلغت كل واحدة منهما الثلاثين، ويلي ذلك عبارة (ترك الناس حديثه) فقد وردت بضع عشرة مرة، وما تبقى فهو دون العشر[1].

المرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب، وألفاظها عنده هي:

من أكذب الناس، كذاب أفّاك، كذاب يضع الحديث، كان كذاباً يضع الحديث، كان يضع الحديث ويكذب، كذاب خبيث يضع الحديث، كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه، ليس حديثه بشيء كان يكذب ويضع الحديث، خرقنا حديثه منذ دهر وكان من الكذابين وكان يضع الحديث.

كذاب، كان كذاباً، كان كذوباً، كان يكذب، يكذب جهاراً، عمداً كان يضع، كان يضع الحديث، كذاب يروي أحاديث موضوعة، كذاب خرقنا حديثه مذ حين، خرقت حديثه منذ دهر ليس بشيء حديثه أحاديث مناكير كان كذاباً، يكذب أحاديثه

(١) من عبارات الجرح التي دَرَج النُّقّاد على إيرادها في هذه المرتبة قولهم: (ذاهب الحديث)، وقد استعمل الإمام أحمد هذه اللفظة في رجل واحد، وهو بكير بن معروف الأسدي، كما في رواية، لكن روى عدد من كبار تلامذة الإمام أحمد قوله فيه: "ما أرى به بأساً". وهذا الرجل قد عدّله أكثر الأئمة، ولم يجرحه إلا ابن المبارك بقوله -كما في تهذيب الكمال ٤٧/ ٢٥٤-: "رُمي به". فلا أدري، هل اختلف رأي أحمد فيه في بعض الأوقات؟ أم أنه وصفه بذلك لقلة حديثه مع وجود شيء من النكارة فيه، قال ابن عدي في الكامل ٢/ ٢٠٤: "وبكير بن معروف ليس بكثير الرواية...وهو قليل الروايات، وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جداً"، أم أنه لم يُرد بقوله ذاك جرحاً، وإنما أراد أن الرجل لم يرو الكثير مما عنده، فذهب حديثه وضاع، فيكون على شاكلة ما فسره محمد بن عثمان بن أبي شيبة من قول لشيخه ابن المديني، ففي سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (١٩٩): "سمعت علياً يقول: روح بن أسلم ذهب حديثه. يعني ضاع".

أحاديث موضوعة ليس بشيء، ليس بشيء كان يضع الحديث، ليس بشيء يضع الحديث، كان يضع الأحاديث الكاذبة، لا يكتب حديثه ليس بشيء وكان يضع الحديث.

وأكثر عبارات هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد لفظة (كذاب)، إذ ترددت عشر مرات.

المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل

لاشك أن الإمام أحمد ناقد بارع، وجهبذ بصير، ومجتهد مطلق في هذا الفن، يَصْدُر عن علم ثاقب، وخبرة واسعة، ومنهجية دقيقة. والمستعرض لأقواله في الجرح والتعديل يتلمس تلك المنهجيةَ القويمة، والطريقة الجامعة.

ومنهجه في الجرح والتعديل منه العام ومنه الخاص، وأقصد بالعام المنهج الأغلبي، الذي لا تُحدّه الجزئية، ولا تُقيّده النسبية، وأما الخاص فهو الذي لا يتصف بالشمول، ولم يأخذ الطابع الأغلبي المُطّرِد.

فمن معالم منهجه العام:

١- أحكامه على الرواة تدور بين الحكم المطلق والحكم المقيَّد أو الخاص: وكلاهما واسع عنده، فأما الحكم المطلق فهو الذي اعتمدته أساساً في اختياري لألفاظ الإمام أحمد في الجرح والتعديل، لأنه بعيد عن النسبية والخصوص، كأن يقول: فلان نسيج وحده، أو ثقة ثقة، أو ثقة، أو ليس به بأس، أو أرجو أن لا يكون به بأس، أو ليس بذاك، أو ضعيف الحديث، أو مطروح الحديث، أو متروك الحديث، أو كذاب. فمثل هذه الأحكام ليست نسبية ولا تختص بجانب دون آخر.

وأما الحكم المقيد أو الخاص فيكون بالموازنة بين الرواة، وبالمفارقة بين حديث الراوي الواحد، وفي كلا الحالين يكون الأمر قائماً على النسبية لا الإطلاق، وعلى الجزئية لا الكلية.

فالحكم الخاص بالموازنة بين الرواة، مثل:

ذِكْره أثبت الناس في بلد معين: قال علي بن سعيد النَّسَوي: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: منصور -(يعني ابن المعتمر)- أثبت أهل الكوفة"(١).

وذِكْره أثبت الناس في شيخ معين: قال أبو داود السجستاني: "سمعت أحمد يقول: أثبتُ الناس في عمرو بن دينار: ابنُ عُيينة ثم ابن جُريج"(٢). وقد يتوسع في ذكر مراتب أصحاب بعض الأئمة الكبار كالزهري مثلاً(٣).

ومقارنته بين راويين عن شيخ معين: قال أبو القاسم البغوي: "وقال أحمد بن حنبل: شيبان -(يعني ابن عبد الرحمن)- أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي"(٤).

ومقارنته بين سَمِيَّين: قال الفضل بن زياد عن أحمد: "أشعث بن عبد الملك أثبت من أشعثَ بن سَوّار"(٥). ولا يعني بهذا تعديل ابن سَوّار لأنه ضعيف عند أحمد والنقاد، وإنما أراد هنا النسبية.

وترجيحه بين راويين عن شيخ معيّن كل بما يختص به: قال الفضل بن زياد: "وسألت أبا عبد الله: من تُقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد والكثرة فغُنْدر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت، وكان غُندر صحيحَ الكتاب"(٦).

ومقارنته حال الرواة عن شيخ بين بلد وآخر: قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع ببغداد، لأنه كان بواسط يُلَقّن

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٣٦.
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (٢٢٠).
(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٥٤٣).
(٤) معجم الصحابة ٢/ ٣١٣.
(٥) رواه الفَسَوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٦٥.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٢٠٢.

فيرجع إلى ما في الكتب"[1].

ومقارنته حال الرواة عن شيخ بين زمن وآخر: وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى عند الكلام عن الاختلاط.

وأما الحكم الخاص بالمفارقة بين حديث الراوي الواحد، مثل:

تمييزه بين حفظ الراوي وكتابه: قال أبو داود السجستاني: "سمعت أحمد قيل له: عبد الأعلى السامي؟ قال: ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس به، وكان يحفظ حديث يونس مثلَ سورة من القرآن"[2].

وتضعيفه الراوي في شيخ معين: قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: مطر الوراق في عطاء ضعيف الحديث"[3].

وتضعيفه الراوي عن أهل بلد دون آخر: قال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسماعيل بن عَيّاش ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، يغلَط"[4].

وتليينه الراوي عن شيخ معين في مكان دون آخر: قال أبو بكر الأثرم: "قال أبو عبد الله: سماع عبد الرزاق من سفيان -(يعني الثوري)- بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن - أُرى أملى عليهم- فذاك صحيح جداً، كان القاضي يكتب وكانوا يُصَحِّحُون"[5].

وتضعيفه الراوي في زمن دون آخر: وسيأتي إن شاء الله تعالى عند الحديث عن الاختلاط.

٢- تفنّنه في اختيار عبارات الجرح والتعديل: وهذا واضح من كثرة ألفاظه، إذ

(١) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (١٦٠٥).
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٥٣٠).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (١١٣٨). وشبهه في (٤٢٢٦).
(٤) رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ١٠/ ٤٧٢.
(٥) سؤالات الأثرم لأحمد (٢).

بلغت العشرات في كل مرتبة. ومن هذا التفنن اختياره للعبارات النادرة والقليلة الاستعمال في أكثر المراتب، كنَسِيجِ وَحْده، وبخٍ بخٍ بخ، وكَيِّس، وما أعلم إلا خيراً، ولا يشبه القراء، وليس له حلاوة، ولم يكن من النقد الجيد، وكذا وكذا، وليس هو من عيالنا، وليس عليه قياس، وأُفّ أُفّ ليس بشيء. وقد استفاد بعض هذه العبارات من شيوخه أو من فوقهم، بل اقتبس بعضها من لسان النبوة.

٣- الضعفاء منهم من يُكتب حديثهم ومنهم من يُهدر: فمن لم يكن شديدَ الضعف يُكتب حديثه عند الإمام أحمد للاعتبار، أو يُكتب في الفضائل دون الأحكام، قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: "قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يُحتاج إليهم في وقت. كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأساً"[1]. وفي رواية الميموني عنه: "عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا"[2]. وفي رواية أحمد بن القاسم - صاحب أبي عُبيد القاسم بن سَلاّم- عن الإمام أحمد: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد"[3].

وأوضح ابن رجب منهج الإمام أحمد في ذلك فقال: "والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه، أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، ويَختلِف الناس في تضعيفه وتوثيقه"[4].

ويقبل الإمام أحمد حديث بعض الملينين إذا كان في فضائل الأعمال ونحوِها، لا في

(١) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٢٦).
(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/ ٩٩١.
(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٨٥. وينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٧٥).
(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٣٨٦.

الأحكام، قال أبو الحسن الميموني: "قال لي أبو عبد الله: رِشْدِين -(يعني ابن سعد)- ليس به بأس في الأحاديث الرِّقاق"[1]. وقال أبو العباس بن عُقْدة: "سمعت عبد الله بن أحمد - وسأله رجل عن محمد بن إسحاق؟- فقال: كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيراً...قيل له: يَحْتج به؟ قال: لم يكن يَحتج به في السنن"[2].

٤- صعوبة الجزم بحال الراوي أو إطلاقِ توثيقه، إن قلّ حديثه جداً أو كان لا يروي إلا عن ضعيف: لأن نقد الرجال مبني على سَبْر أحاديثهم بمقارنتها بأحاديث أقرانهم، قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن أبي نصر -(يعني الضبي الكوفي)- قال: هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري وابن عيينة وابن فُضيل، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم، قلت: كيف حديثه؟ قال: وأيشٍ حديثُه، إنما يُعرف الرجل بكثرة حديثه"[3]. لكنه وثقه في موضع آخر فكأنه حَقّق أمره بعد[4].

وقال أبو زرعة الرازي: "بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: يحيى بن يزيد -(يعني النوفلي)- لا بأس به، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره"[5]. وقال عبد الله بن أحمد: "سألته عن عُقبة بن عُبيد...فقلت: هو ثقة؟ فقال: وكم يُروى عنه؟! يُروى عنه حديثان أو ثلاثة"[6]. وقال أبو بكر المرُّوذي: "سألته عن الأشعث والنعمان وسعيد بني أبي خالد؟ فقال: سعيد لا أعرفه. وقال: قد روى إسماعيل -(يعني ابن أبي خالد)- عن النعمان والأشعث. قلت: كيف هم؟ قال: ليس بهم بأس، إنما روى عنهم

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٤٨١).
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ٢/ ٢٩.
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٦٤٣).
(٤) ينظر المصدر السابق (٢٦٩٥).
(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٩/ ١٩٨.
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٤٤١٥).

حديثاً أو حديثين"[1].

٥- المجهول على قسمين: مجهولِ العين، ومجهولِ الحال، مع ذكره بعض التفاصيل في أمر الجهالة: أما مجهول العين: فهو في الأصل من لم يرو عنه إلا واحد، ويعبِّر عنه الإمام أحمد بقوله: لا أعرفه، أو لا يعرف، أو ما أعلم روى عنه غيرَ فلان، وربما عبر بلفظ: مجهول، ونحوِ ذلك. قال عبد الله بن أحمد: "حدثني أبي قال: حدثنا حفص بن غياث قال: حدثنا حصين بن عبد الرحمن. قال أبي: هذا رجل آخر لا يعرف... لم يرو عنه غيرُ حفص"[2].

وترتفع جهالة العين عند أحمد وتثبت العدالة إذا عَرَف الراوي بالثقة من خلال فحص حديثه، ولو لم يرو عنه إلا واحد، قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: سَلْم بن أبي الذيّال ثقة صالح الحديث، ما سمعت أحداً حدث عنه غيرَ معتمر"[3].

كما ترتفع عنده جهالة عين الراوي وتثبت عدالته إذا روى عنه أحدُ الجهابذة الذين لا يروون عادة إلا عن الثقات، كمالك والقطان وابن مهدي، قال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد: "مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يُعرف فهو حجة"[4]. وقال أبو داود السجستاني: "قلت لأحمد: إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتج بحديثه؟ قال: يحتج بحديثه"[5].

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (١٩٤).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣٠٩).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٣٢٥).
(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٣٧٧. وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في مسائله الإمام أحمد (٢٣٦٧): "وسمعته يقول: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة".
(٥) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (١٣٧). وفيها أيضاً (٥٠٣) قال أبو داود: "سمعت أحمد قال: أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به، كان عبد الرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة". وقال الأثرم -كما روى الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١١/ ٥١٧-: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة".

وأما مجهول الحال: فهو من لم يتبين حاله ممن روى عنه عدلان فأكثر، ويعبِّر الإمام أحمد عنه بألفاظ كثيرة أشهرها: لا أعرفه، ومنها: ليس يُعرف، ونحوُ ذلك.

وكثيراً ما يستعمل الإمام أحمد عبارة: لا أعرفه، أو لا أدري مَن هو، أو لا أدري مَن هذا، ونحوِها، فيمن لم يخبر أمره ولم يكشف حاله، كما فسر ابن أبي حاتم ذلك بقوله: "أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إليّ قال: سألت أحمد عن تمام بن نجيح؟ أظنه قال: ما أعرفه -يعني ما أعرف حقيقة أمره-"(١).

٦- **حكمه على المبتدعة قائم على الاعتدال، مع بغضه للبدع:** فكان يَقبل روايةَ غير الداعية من الشيعة والقدرية والمرجئة ونحوِهم، ولا يَحتج برواية الداعية، قال أبو بكر الخطيب في معرض ذكره لمذاهب العلماء في المبتدعة: "وقال كثير من العلماء: تُقبل أخبارُ غيرِ الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يُحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمدُ بنُ محمدِ بن حنبل"(٢).

والأدلة على ذلك كثيرة، منها: قال الحسين بن منصور: "سئل أحمد بن حنبل: عمن نكتب العلم؟ فقال: عن الناس كلِّهم إلا عن ثلاثة: صاحبِ هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يُكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجلٍ يَغْلَط فيُرَدّ عليه فلا يَقبل"(٣). وقال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله يكون مرجئاً أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة؟ أينبغي أن أسكت فلا أحذّرُ عنه أم أحذّرُ عنه؟ قال: إن كان يدعو إلى بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها. قال: نعم، تحذّرُ عنه"(٤). وقال المرُّوذي: "وكان أبو عبد الله يُحدِّث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصماً"(٥). وقال

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٤٤٥. وتنظر مسائل حَرْب ٣/ ١٢٨٨.
(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ١/ ٣٦٧.
(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في المصدر السابق ١/ ٤٢٩.
(٤) مسائل أحمد بن حنبل لابنه عبد الله (١٥٩١).
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٢١٣).

محمد بن عبد العزيز الأَبِيْوَردي: "سألت أحمد بن حنبل: أيُكْتَب عن المرجئ والقَدَري؟ قال: نعم، يُكتب عنه إذا لم يكن داعياً"(١). وقال أبو داود السجستاني: "قلت لأحمد: يُكتب عن القَدَري؟ قال: إذا لم يكن داعياً"(٢).

ونَقَل أبو داود السِّجِسْتاني عن الإمام أحمد قولاً آخرَ أسهلَ في الإرجاء، قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في الحديث"(٣). وقد أشار إلى هذا القولِ لأحمد والذي قبله ابنُ رجب الحنبلي -مع تقعيد حسن لمذهب أحمدَ في المبتدعة- فقال: "فيَخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يَردّ بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقَدَر إنما يَردّ رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء، هل تُقبل معها الرواية مطلقاً أو تُردّ عن الداعية؟ على روايتين"(٤).

والأمثلة على مذهب أحمدَ في التفريق بين الداعية وغيرِه -مع ملاحظة تقعيد ابن رجب- كثيرة:

ففي المتشيعة: قال عبد الله بن أحمد: "سألته عن علي بن بَذِيمة؟ فقال: صالح الحديث، ولكن كان رأساً في التشيع"(٥). وقال عبد الله أيضاً: "سألت أبي عن فِطْر بن خليفة؟ فقال: ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كَيِّس، إلا أنه يتشيع"(٦). ووصفه في رواية أبي طالب بقوله: "فِطْر كان يغلي في التشيع"(٧).

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٣٨٥.
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٣٥). ولا يَخرج عن هذا المعنى قولُ أحمدَ الذي رواه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٤/ ١٠٥ من طريق إبراهيم الحَرْبي: "نحن نُحدِّث عن القَدَرية، لو فَتَّشت أهل البصرة وجدت ثُلُثَهم قَدَرِيّة".
(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٣٦).
(٤) شرح علل الترمذي ١/ ٣٥٨.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٤٤٩٠).
(٦) المصدر السابق (٩٩٣).
(٧) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٥.

لكن الإمام أحمد ترك رواية غلاة الرافضة الذين يسبون الشيخين وغيرَهما، أو يرون ما يُفترى عليهم من مثالب، فعن الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: حسينٌ الأشقر تُحدِّث عنه -كالمنكر لذلك-؟!، فقال لي: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث -وذكر عنه التشيع-، فقال له العباس بن عبد العظيم: حَدّث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبد الله، صنّف باباً فيه معايب أبي بكر وعمر، فقال: ما هذا بأهل أن يُحدث عنه...ما هو بأهل أن يحدث عنه"[1]. وقال مهنا بن يحيى: "سألت أحمد عن عُبيد الله بن موسى العَبْسي، فقال: كوفي، فقلت: فكيف هو؟ قال: كما شاء الله!. قلت: كيف هو يا أبا عبد الله؟! قال: لا يُعجبني أن أحدِّث عنه. قلت: لم؟ قال: يحدث بأحاديث فيها تَنَقّص لأصحاب رسول الله ﷺ"[2].

وفي القدرية: قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: سيف...ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شِبل ثقة...وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نَجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحابَ كلام، إلا أن يكون شِبل، لا أدري"[3]. وقال صالح بن أحمد: "قال أبي: إسحاق بن حازم شيخ ثقة، إلا أنه كان يرى القَدَر"[4]. وقال إبراهيم الحربي: "قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، سمعتَ من أبي قَطَن -(يعني عمرو بن الهيثم)- القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه"[5]. وقال الميموني: "وسمعته يقول: ما كان عمرو بن عُبيد بأهل أن يحدث عنه"[6]. وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: "وسمعت أبا عبد الله

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء ١/ ٢٦٨.
(٢) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (٨٠٧).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥١٤٨). وينظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢٢٩).
(٤) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (١١٢٢).
(٥) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٣٨٥.
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٥١٤).

يقول: كان عمرو بن عُبيد رأس المعتزلة، وأولهم في الاعتزال"[1].

وفي المرجئة: قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: عثمان بن غياث ثقة ثبت، ثبت الحديث، إلا أنه كان مرجئاً"[2]. وقال الميموني عن أحمد: "وعلقمة بن مَرْثَد كان يتهم بالإرجاء، وكان ثقة في حديثه ضابطاً"[3]. وقال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل يقول في عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: لا بأس به، وكان فيه غلو في الإرجاء"[4]. وقال ابن أبي يحيى أيضاً: "سمعت أحمد بن حنبل، وذكر شَبَابة -(يعني ابنَ سَوّار)- فقال: تركته، لـــم أرو عنه للإرجاء. فقيل لـــه: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية؟! فقال: شَبَابة كان داعية"[5]. وقال أبو طالب: "سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن أبان -(يعني الكوفي)- فقال: كان يقول بالإرجاء، وكان رئيساً من رؤسائهم، فتَرَك الناسُ حديثَه من أجل ذلك"[6].

فما سبق يؤكد تفريق الإمام أحمد بين الداعية لبدعته وغير الداعية، وعلّل الخطيب البغدادي ترك حديث الداعية بقوله: "إنما منعوا أن يُكتب عن الدعاة خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيبُ فيها على وضع ما يُحسّنها"[7].

ومن تجنب الإمام أحمد حديثهم من رؤساء المبتدعة فإنما هو لكونهم دعاة، ولو لم يكونوا دعاة لما اتُّخذوا رؤساء.

وأما الجهمية: فلم يشتد الإمامُ أحمد مع أحد من المبتدعة كما اشتد معهم، فكان

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٠٦٧).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٩٤٨).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٣٦٤).
(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٤٧.
(٥) المصدر السابق ٥/ ٧١.
(٦) المصدر السابق ٧/ ٢٩٦-٢٩٧.
(٧) الكفاية ١/ ٣٨٦.

يحذر منهم، ولا يروي عنهم، ولعله اعتبر بدعتهم غليظة، لذا لم يفرق بين داعية وغير داعية، قال ابن رجب الحنبلي: "ولم نقف له على نص في الجهمي أنـه يُروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يُروى عنه"[1].

ومن الأمثلة على ذلك: قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي؟ فقال: لا ينبغي أن يُروى عنه...وهذا كلام جهم، لا يُروى عنه شيء"[2]. بل إن الإمام أحمد بالغ في الشدة عندما ترك الرواية عن بعض كبار الأئمة لأنهم أجابوا في محنة خلق القرآن مع أنهم فعلوها خائفين، قال البَرْذعي: "سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمدُ بن حنبل لا يرى الكتابة عن...أبي نصر التَّمّار ولا عن أبي معمر ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتُحن فأجاب"[3]. فعلّق عليه الذهبي بقوله: "هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟!"[4].

وممن بالغ الإمام أحمد في التشديد بحقهم أيضاً أصحاب الرأي[5]. وكذلك من ولي للسلاطين والقضاة أو تَبِعَهم[6].

ورأى الإمام أحمد أن من عُرف بسفك الدماء ظلماً من الملوك والأمراء والولاة

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٣٥٨.
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥٣٣١).
(٣) سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة الرازي ٢/ ٥٤٦-٥٤٧.
(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٨.
(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥٣٣٢)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٣٠) و(٢٣٠٢)، والكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٣٧٧.
(٦) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥٢٥٢)، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (١١)، (٢٢٣)، (٢٢٦)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب ٥/ ٢٧١، والآداب الشرعية والمِنَح المرعية لابن مُفلح ٣/ ٤٧٦. ويقابل بالعلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٩٦٨).

وغيرِهم لا ينبغي لأحد أن يَكتب حديثهم أو يَروي عنهم[1].

٧- اعتداله في أمر المدلِّسين، مع كراهيته للتدليس: ومما يوضح رأي الإمام أحمد في التدليس قولُه في رواية المرُّوذي: "التدليس من الريبة"[2]. وقال مهنّا بن يحيى: "سألت أبا عبد الله عن هُشيم؟ فقال: ثقة إذا لم يدلس. فقلت له: أَوَالتدليس عيب هو؟ قال: نعم"[3]. وقال ابن رجب: "وقال أحمد في التدليس: أكرهه. قيل له: قال شعبة: هو كذب. قال أحمد: لا، قد دلّس قوم، ونحن نروي عنهم"[4]. وقال الإمام أحمد في رواية المرّوذي: "كان شعبة يتشدد في التدليس"[5].

فهذا يدل على كراهية أحمد للتدليس، لكنه لا يؤثر عنده في ثقة الراوي، وإن كان مؤثراً فيما دلّس من الروايات، كما يدل على أن من ضَعّف الراوي بالتدليس فقد بالغ.

وقد أشار الإمام أحمد ضمن نقده للرجال إلى أقسام التدليس وبعض أنواع هذه الأقسام، ونبّه على المكثرين من التدليس، وألمع إلى حكم رواية المدلِّس:

فقد وَصف محمدَ بنَ إسحاق بكثرة التدليس -يعني تدليسَ الإسناد-، وأن ما رواه بصيغة الاتصال الصريحة هو المعوّل عليه دون ما عداه[6]، وأن كتاب تلميذه إبراهيمَ بنِ سعد عنه فيه فصل بين السماع والتدليس، قال الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال:

(١) ينظر السنة لأبي بكر الخَلاّل (٨٤١) و(٨٤٥).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (٣٠).
(٣) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن عبد الهادي الملقب بابن المِبْرَد (١١٠٠).
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٤.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (٣٦).
(٦) لكن الإمام أحمد توقف مرة في هذا الحكم. ينظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٣٨) مع شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٥٨٣.

أخبرني وسمعت"[1]. وقال المرُّوذي عن أحمد: "كان ابن إسحاق يدلِّس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يُبيِّن، إذا كان سماعاً قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال"[2].

وأشار الإمام أحمد في كلامه عن تدليس هُشيم بن بَشير إلى نوع غريب من أنواع تدليس الإسناد، وهو ما يسمى بتدليس العطف، كما ألمح إلى أن هشيماً لا يكاد يدلس عن حصين بن عبد الرحمن، قال في رواية المرُّوذي: "كان يدلس تدليساً وَحِشاً، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله"[3]. وقال ابن رجب: "وقال أحمد في رواية الأثرم: هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين، ولا يكاد يدلس عن حصين"[4].

كما ذكر الإمام أحمد صورةً من أشد صور تدليس الشيوخ سوءاً، قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث. قال أبي: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد"[5]. أي يوهم أنه الصحابي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

٨- اعتناؤه بذكر المختلطين من الثقات، وتحديدُ زمن اختلاطهم ومكانه، والتمييزُ بين من سمع منهم قبل الاختلاط وبعده، مع وضعه ضوابط في ذلك: ومن هؤلاء المختلطين: سعيد بن أبي عَروبة البصري وعبد الرحمن بن عبد الله المَسْعودي الكوفي:

فأما سعيد بن أبي عَروبة: فقد قال أبو بكر المَرُّوذي: "وسألته، قلت: سعيد بن أبي عروبة حين قدم الكوفة، سمعوا منه وهو مختلِط؟ قال: لا، سماعهم جيد، لم يكن

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٧/ ١٩٣-١٩٤.
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (١).
(٣) المصدر السابق (٣١).
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٩.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٣٠٦).

مختلطاً"[1]. وقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: ومن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة -(وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومئة)- فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعّفهم. فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم. ثم قال: من سمع منه بالكوفة مثلُ محمد بن بشر وعَبدة فهو جيد. ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة"[2].

وأما عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعُودي: فقد قال أبو الحسن الميموني: "قال أبو عبد الله: المسعودي صالح الحديث، ومن أخذ عنه أول فهو صالح الأخذ"[3]. وقال الميموني أيضاً عن أحمد: "والمسعودي من سمع منه بأَخَرَة يُطعن في سماعهم منه"[4]. وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد"[5]. وقال أيضاً: "سمعت أبي يقول: كلُّ من سمع المسعوديَّ بالكوفة فهو جيد، مثلُ وكيع وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة"[6].

فالإمام أحمد كغيره من الأئمة يرى عدم قبول رواية المختلِط بعد اختلاطه.

٩- مراعاته المسائل التي خالف فيها أهلُ بعض البلاد تأولاً: وإن كانت تلك المسائلُ شديدةً في نفسها، كإباحة أهل الكوفة للنبيذ، وشربهم له، فلم يجرح الإمام أحمد هؤلاء بسبب ذلك، ولم يُسقط عدالتهم، بل لم يزحزح الثقة منهم عن رتبته، لأنهم فعلوا ذلك تديناً لا تفلتاً، قال أبو حاتم الرازي: "جاريت -(كذا في المصدر، ولم أفهمه)- أحمد

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٢٥٤).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٨٦)، وكذلك (١١١٠).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٣٧٢).
(٤) المصدر السابق (٤٩٠).
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥٧٥).
(٦) المصدر السابق (٤١١٤).

بن حنبل من شَرِب النبيذ من محدثي الكوفة -وسميت له عدداً منهم-؟ فقال: هذه زلّات لهم، ولا تسقط بزلّاتهم عدالتُهم"[1].

ونقل عباس الدُّوري قولاً للإمام أحمد في هذا الباب يتعلق بخلف بن هشام البزار المقرئ، قال الدوري: "ولكن حدثني أصحابنا أنهم ذكروا خلفاً البزار عند أحمد، فقيل: يا أبا عبد الله، إنه يشرب؟ فقال: قد انتهى إلينا علمُ هذا عنه، ولكن هو -والله- عندنا الثقة الأمين، شَرِب أو لم يشرب"[2].

١٠- بَلَديّ الرجل أعرف به من غيره في الأصل وأدقّ حكماً: قال الإمام أحمد في رواية جعفر بن أبان: "فإن القوم أعرف بأهل بلدهم"[3]. وقال أبو داود السجستاني: "سمعت أحمد يقول: مالك أعرف بأهل بلاده"[4]. وقال المرُّوذي: "سألته عن قَطَن الذي روى عنه مغيرة؟ فقال: لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة. قلت: إن جريراً ذكره بذكرٍ سوء؟ قال: لا أدري، جرير أعرف به وببلده"[5]. وقال علي بن الحسين بن الجُنيد: "كان أحمد بن حنبل ويحيى بنُ معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير فيهم"[6]، فعلّق عليه الذهبي بقوله: "يعني يقتديان بقوله في أهل بلده"[7].

١١- عدم قبول جرح الضعفاء للعدول: كما قال ابن حبان: "ومن المحال أن

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ٢٦.
(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام ٩/ ٢٧٥-٢٧٦.
(٣) أخرجه ابن حبان في المجروحين ١/ ٥٢٤.
(٤) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (١٩٩).
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي (٩٨).
(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/ ٣٢٠، ٧/ ٣٠٧. وابنُ نُمير هو محمد بن عبد الله بن نُمير.
(٧) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٥٦.

يُجرح العدل بكلام المجروح"[1].

قال أبو داود السِّجستاني: "قلت لأحمد: عُمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً. قلت له: فإن أبا مريم -(يعني عبد الغفار بن القاسم)- قال: تسلني عن عُمير الكذاب؟! -قال: وكان عالماً بالمشايخ-، فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تَكَلّم بكلامه"[2]. وأما رأي الإمام أحمد الصريح في أبي مريم فقد قال الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو مريم من أين جاء ضعفه: من قِبَل رأيه، أو من قِبَل حديثه؟ قال: من قِبَل رأيه. ثم قال: وقد حدّث ببلايا في عثمان، أحاديثَ سوء"[3]. وقال محمد بن عوف الحمصي: "ذُكر لأحمد بن حنبل أبو مريم، فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه، وعامةُ حديثه بواطيل"[4].

١٢- الخطأ اليسير من الإمام الكبير لا يؤثر فيه: لأنه لا يسلم أحد من الخطأ، مهما علا شأنه في العلم، وجلّت فيه رتبته، قال حنبل بن إسحاق: "سمعت أبا عبد الله يقول: ما رأيت أحداً أقلّ خطأ من يحيى بن سعيد -(يعني القطان)-، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال أبو عبد الله: ومن يَعْرى من الخطأ والتصحيف؟!"[5].

١٣- إذا حَدَّث عن أحد وهو حيّ كان ذلك توثيقاً أو تعديلاً له: قال عبد الله بن أحمد: "كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حيّ، فحدثنا عن الحكم بن موسى وهو حيّ، وعن هيثم بن خارجة وأبي الأحوص وخلف وشجاع، وهم أحياء"[6].

(١) نقلاً عن هدي الساري شرح صحيح البخاري لابن حجر ٦٦٩.
(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٤٢).
(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/ ٨٥٣.
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/ ٥٣.
(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٢١٠-٢١١.
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣١٠).

١٤- يحكم على الراوي في الغالب بكلامه هو النابع من اجتهاده: لكنه في مواضع وفيرة يذكر أقوال شيوخه فمن فوقهم، وكثيراً ما يجمع بين الأمرين، فمن شيوخه الذين أكثر نقل أحكامهم: يحيى القطان وابن مهدي ووكيع بن الجراح وابن عُيينة وعَفّان بن مسلم، ثم إسماعيل بن عُلَيّة، وهُشيم بن بَشير، وغيرُهم. كما أكثر من رواية الجرح والتعديل عن طبقة شيوخ شيوخه كشعبة والثوري ومالك بن أنس، وغيرِهم. بل قد يروي عن طبقة أعلى، لكنه في ذلك لا يقلّد أحداً منهم من غير برهان.

ومن معالم منهجه الخاص:

١- اعتناؤه كثيراً بتفسير الجرح: ويظهر هذا جلياً عند جمع أقواله في الرجل الواحد. والأحكام الخاصة التي سبق الحديث عنها بما تشتمل عليه من مقارنة بين الرواة ومفارقة بين حديث الراوي الواحد تُقَدِّم في كثير من الأحيان تفسيرات مهمة للجرح.

ومن تفسيرات الإمام أحمد الكثيرة في الجرح: ما ذكره في محمد بن كثير الصنعاني نزيل المِصِّيصة، قال صالح بن أحمد: "قال أبي: محمد بن كثير لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من مَعْمَر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليّ إنسان من اليمن!"[١]. وقال عبد الله بن أحمد: "ذَكَر أبي محمدَ بن كثير المِصِّيصي فضعّفه جداً وقال: سمع من معمر ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها، وضعّف حديثه عن معمر جداً وقال: هو منكر الحديث -أو قال: يروي أشياء منكرة-"[٢].

٢- استعماله بعض عبارات الجرح والتعديل في غير المرتبة المقررة على المشهور عند المحدثين: ويظهر هذا من خلال جمع أقواله في الرجال، ومقارنتها بأقواله الأخرى في الرجل الواحد، فمن ذلك:

عبارة: (الثقة)، وكذلك (كان من الثقات) و(من الثقات) و(أحد الثقات) كلها أرفع

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٨/ ٦٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٥١٠٩).

عنده من لفظة (ثقة) مجردة.

وعبارة: (ما أرى به بأساً) تساوي عنده لفظة (ليس به بأس)، وليست دونها.

وعبارة: (صالح) مجردة، يريد بها التعديلَ الحديثي، لا الصلاح الديني.

وعبارة: (صالح الحديث) وكذلك (مقارب الحديث)، كل واحدة منهما أرفع عنده من المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل.

وعبارة: (منكر الحديث) قد يستعملها الإمام أحمد فيمن يُغرب على أقرانه ولو كان ثقة، وإن كان يستعملها كثيراً في الضعفاء[١].

٣- تحديده لمراتب بعض عباراته في الجرح والتعديل وتمييزُه بينها، أو إشارتُه إلى ذلك. ودونكم البيان:

(ما أعلم إلا خيراً): هذه العبارة قريبة جداً عند الإمام أحمد من لفظة (ثقة)، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألته عن إسماعيل بن جعفر؟ قال: ما أعلم إلا خيراً، قلت: ثقة؟ قال: نعم"[٢]. وقال حَرب الكَرماني: "قلت لأحمد: شيخ يقال له: عمر بن إبراهيم، تعرفه؟ قال: نعم، ثقة لا أعلم إلا خيراً"[٣].فهذان القولان يدلان على تقارب اللفظتين، لكن لا يمكن القطع من خلالهما بالتماثل.

(ليس به بأس): قرّر عامة النُّقاد فرقاً بين عبارة (ليس به بأس) وعبارة (ثقة)، ومنهم الإمام أحمد، قال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يُسأل عن أبي تُمَيْلَة يحيى بن واضح، كيف هو، ثقة؟ فقال: ليس به بأس"[٤]. وقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: العوام -(يعني ابنَ حَوْشَب)- أوثق من أبي العلاء -(يعني أيوبَ بنَ أبي مسكين)- وأكثرُ حديثاً، العوام ثقة،

(١) يُنظر تفصيل ذلك في تعليقي على عبارة (منكر الحديث) تحت المرتبة الثانية من مراتب الجرح.

(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣١٩٥).

(٣) مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه لحرب ٣/ ١٢٦١.

(٤) سؤالات أبي بكر الأثرم (٢٥).

إلا أن أبا العلاء ليس به بأس"[1]. ولا تعارض بين هذين القولين وبين ما نقله عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: "حفص بن ميسرة ليس به بأس، فقلت: إنهم يقولون: عرض على زيد بن أسلم، فقال: ألا ترضى؟! ثقة"[2]. وقال عبد الله عن أبيه أيضاً: "أبو جَهْضَم موسى بن سالم ليس به بأس، قلت له: ثقة؟ قال: نعم"[3]. فلا اختلاف بين هذا وذاك، والمراد بالأخيرين التوثيق العام لا الاصطلاحي.

(ما أرى به بأساً): هذه العبارة تلي لفظة (ثقة) في المرتبة عند الإمام أحمد، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "عطاء بن دينار ما أرى به بأس...فقلت له: هو ثقة؟ فقال: ما أرى به بأس"[4]، وقال عبد الله أيضاً: "سألته عن عمارة بن زاذان الصيدلاني، فقلت: هو ثقة؟ قال: حدث عنه وكيع، ما أرى به بأس"[5].

(صالح الحديث): المتتبع للتراجم التي قال فيها الإمام أحمد (صالح الحديث) و(صالح)، مع مقارنتها بأقواله الأخرى في الرجل الواحد، يظهر له أن مكان هاتين العبارتين عنده في المرتبة الرابعة دون مرتبة (ثقة)، وفوق مرتبة (صالح الحديث إن شاء الله). قال أبو داود السجستاني: "قلت لأحمد: حميد بن قيس أخو عمر، هو ثقة؟ قال: هو صالح"[6]. ولا يُغتر بظاهر قول الإمام أحمد في رواية عبد الله: "أبو الجحاف اسمه داود بن أبي عوف، قلت له: ثقة؟ قال: نعم، صالح"[7]، فمراده هنا التوثيق العام.

(يستدل به يعتبر به): يمكن تفسير عبارة الإمام أحمد هذه بقول له في رواية أحمد بن

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٩٣٢).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣١٤٢).
(٣) المصدر السابق (٣٢٦٥).
(٤) المصدر السابق (٤٤٥١).
(٥) المصدر السابق (٤٤٦٣).
(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٢١٥).
(٧) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٥٥٤).

القاسم صاحب أبي عُبيد القاسم بن سَلاّم: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشدّه، لا أنه حجة إذا انفرد"[1].

(ليس هو بقوي في الحديث): هذه العبارة عند الإمام أحمد تساوي لفظة (ليس هو بذاك)، وكلاهما أسهلُ وأخفُّ من عبارة (ضعيف)، قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن فَرْقَد السَّبَخي؟ فقال: ليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك. وسألته عن هشام بن حُجير فقال: ليس هو بالقوي، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك"[2].

٤- إطلاقُه التعديل أو تغليبُه -أحياناً- على من تكَنّى بكنية معينة، أو كان من آل رجل معين: قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: "وسمعته يقول: آل كعب بن مالك كلُّهم ثقات، كلٌّ مروي عنه الحديث"[3]. قال ابن رجب مفسراً: "يعني كلَّ من رُوي عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة"[4]. وقال ابن رجب أيضاً: "قال أحمد في رواية ابن هانئ: كل أبي فروة ثقة، إلا أبا فروة الجزري -يعني يزيد بن سنان-"[5]. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في جماعة يُكَنّون بأبي حازم: "كلهم ثقات -يعني من كنيته أبو حازم-"[6].

٥- استعماله التورية في بعض الأوقات عندما يُسأل عن حال بعض المجروحين، وفي بعض الأحيان يطلب من السائل إعفاءه من الجواب:

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٨٥.
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٧٥١-٧٥٢).
(٣) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢١٥٢).
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٧٦. وينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٠٩٧).
(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٧٦.
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣٦٠٦).

فأما التورية: فقد قال الميموني: "وذُكر عنده -يعني عند أحمد بن حنبل- ابن الحِمّاني -(هو أبو زكريا يحيى بن عبد الحميد)- فقال: ليس بأبي غسان بأس"[1]. وقال سَلَمة بن شبيب: "سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن معاوية النيسابوري؟ فقال لي: نِعم الرجل يحيى بن يحيى النيسابوري"[2]. وعلق عليه ابن الجوزي بقوله: "إنما ورّى عن ذكر هذا المذموم بذاك الممدوح، فإن محمد بن معاوية معدود في الكذابين، وقد قدح فيه في رواية أخرى عنه، لكنه كان يجتنب القدح في أوقات"[3]. وقال المرُّوذي: "سألته عن بشر بن حرب؟ فقال: نحن صيام -وضعّفه-"[4].

وأما طلب الإعفاء من السائل: فقد قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: "قيل له: يُحَدِّث الرجل عن الضعفاء مثل عمرو بن مرزوق وعمرو بن حَكّام ومحمد بن معاوية...قال أبو عبد الله: لا يعجبني أن يُحَدِّث عن بعضهم. قيل له: محمد بن معاوية؟ قال: إن يحيى بن يحيى كان نافراً منه[5]. قيل له: فيُحَدَّث بالصحيح من حديثهم؟ قال: أعفني منه، قد رووا بمكة عن قوم ثقات...أحاديث مناكير"[6]. وقال أبو طالب: "سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل -(يعني عن يحيى بن عبد الحميد الحماني)-؟ قال: أعفني منه، قلت: كيف أعفيك وأنا أريد أن أعلم؟! قال: كان الحسن بن الربيع كتب إليّ بشيء، قلت: قد قال لنا الحسن: إنه جاءني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك، فأمليتهما

(١) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٢٢.

(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٨.

(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ٢٦٧.

(٤) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروذي ١٥٠.

(٥) تصحفت هذه الكلمة والتي قبلها في المصدر المعتمد، والتصويب من كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (٩٣٧).

(٦) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٣١٤-٢٣١٦).

عليه، ثم جاءني قوم، فقالوا: إنه حدثهم عن ابن المبارك بالحديثين. قال: قد كتب إليّ"[1].

والتورية وطلب الإعفاء من الجواب أحياناً، كلاهما لا يعني أن الإمام أحمد كان يجامل في النقد أو يحابي، بل هو من أبعد الناس عن ذلك، قال أبو طالب: " سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو البَخْتَري -(يعني وَهْب بن وَهْب)-يضع الحديث وضعاً...وكنت عند أبي عبد الله وجاءه رجل فسلّم عليه...وقال: يا أبا عبد الله، كيف كان حديث أبي البَخْتَري؟ فقال: كان كذاباً يضع الحديث. فقال: أنا ابن عمه لَحّاً، قال أبو عبد الله: الله المستعان، ولكن ليس في الحديث محاباة"[2].

٦- تفسيره عند الحاجة لأقوال النقاد الذين اعتمد أحكامهم في الجرح والتعديل: سواء كانوا مِن شيوخه أو مَنْ فوقهم:

فمن تفسيره لعبارات شيوخه: قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: كان وكيع إذا حدّث عن سفيان عن مسلم الأعور يقول: سفيان عن رجل. وربما قال: سفيان عن أبي عبد الله عن مجاهد، وهو مسلم. قلت: لم لا يسميه؟ قال: يضعّفه"[3]. وقال عبد الله أيضاً: "قال أبي: وذكرنا عند يحيى بن سعيد عُقيلَ بنَ خالد وإبراهيمَ بنَ سعد، فجعل كأنه يضعّفُهما، فجعل يقول: عُقيلٌ وإبراهيمُ بن سعد؟!، عُقيلٌ وإبراهيم؟! كأنه يضعّفُهما"[4]. وقال أبو طالب أحمد بن حُميد: "سألت أحمد بن حنبل عن كوثر؟ فقال: ليس هو من عيالنا. قال: كان أبو نعيم إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث"[5].

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٤١.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٨/ ٣٣٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١١٠٨)، وينظر فيه (٤٧٠٣). كما ينظر نحو ذلك أوائل هذا البحث عند الحديث عن وَكيع بن الجَرّاح تحت عنوان: (جلالة شيوخ الإمام أحمد النقاد).

(٤) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٢٤٧٥)، وشبهه في (٢٨٢).

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢١٧.

ومن تفسيره لعبارات من فوق شيوخه: قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: وكان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم"(١). وقال عبد الله أيضاً: "قال -(يعني أباه)-: وقال ابن المبارك: ما وُصف لي عن رجل إلا وجدته دون ما وُصف لي، إلا حَيْوَة. قال أبي: يعني في الصلاح"(٢).

٧- متابعته أحوال الرواة وتبديلُ حكمه عليهم إذا تغيرت أحوالهم: قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن إبراهيم بن الحكم؟ فقال: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس. ثم قال -أظنه قال-: كان حديثه يزيد بعدنا -ولم يَحمده-"(٣). وقال عبد الله أيضاً: "سئل عن دَهْثَم بن قُرّان؟ قال: كان شيخاً ليس به بأس...ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، فتُرك حديثه، متروك الحديث"(٤). وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الزبير بن عَرَبي، كيف هو؟ قال: لا أعرفه، ما أعلم أحداً روى عنه غيرَ حماد بن زيد. ثم قال: أراه لا بأس به"(٥). وسأل أبو طالب أحمد بن حُميد الإمامَ أحمدَ عن الحارث بن عبيد الإيادي فأجاب بقوله: "لا أعرفه"(٦)، وقد سأله عنه ابنه عبد الله بن أحمد فأجابه بقوله: "مضطرب الحديث"(٧). ورواية عبد الله هي المتأخرة فيما يبدو.

ومما يُلحق بالمنهج وإن لم يكن منه حقيقة:

كثرة استعمال الإمام أحمد عند الحكم على الرجال لحركات جسده، وكذلك التأوّه والتأفف ونحوهما، والحلف، واستخدام الرموز، وقطع الكلام:

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٢٨٥).
(٢) المصدر السابق (٤١٢٤).
(٣) المصدر السابق (٣٩١٨).
(٤) المصدر السابق (٣٢٣٧).
(٥) سؤالات أبي بكر الأثرم (٧٧).
(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٥٥.
(٧) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٤٠٠٥).

فأما استعماله لحركات الجسد: فإنه يكون عند الجرح والتليين خاصة، وذلك بتحريك اليد أو نفضها، أو التشنيج بين العينين، أو تحريك الرأس، أو التبسم، ومن أمثلة ذلك:

قال عبد الله بن أحمد: "سألته عن فَرْقَد السَّبَخي؟ فحرّك يده، كأنه لم يرضه"(١). وقال المرُّوذي: وعرضت على أبي عبد الله كتاباً فيه هذه الأسماء...وفيه: عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فَرْوة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فقال: ليس بهم بأس، إلا إسحاق. فإنه نفض يده، وضعّفه، وأنكره"(٢). وقال أبو الحسن الميموني: "حدثنا أبو عبد الله قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى، ثم قال لنا: كان صدوقاً في الحديث إن شاء الله... فقلت له: فابنه هذا -(يعني يحيى)- قال: لا أدري، ثم نفض يده في وجهي غير مرة يدفعه"(٣). وقال أبو طالب: "قيل لأبي عبد الله: حديث خُصَيْف؟...قال: خُصَيْف أضعفهم -وشَنَّج بين عينيه، يُضَعِّفُه-"(٤). وقال علي بن سعيد النسائي: "سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد، فضعفه، وحرّك رأسه"(٥). وقال أبو بكر الأثرم: "وذُكر لأبي عبد الله: عبدُ الكريم الخرّاز؟ فحمل عليه، وقال: ذاك الذي يروي عن أبي إسحاق. وتبسم"(٦).

وأما التأوه والتأفف ونحوهما: فقال حَرْب الكَرْماني: "وسألته عن الواقدي وأبي البَخْتري؟ فزبرني، وقال: نحن بعد في أبي البختري. وقال: آه آه"(٧). وسأله ابنه عبد الله

(١) المصدر السابق (٣٢٨٢).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٢٩٧،٢٩٣).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٣٤٧).
(٤) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٥.
(٥) أخرجه ابن حبان في المجروحين ٢/ ٤٥٢.
(٦) سؤالات أبي بكر الأثرم (٢٦).
(٧) مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه لحَرْب ٣/ ١٢٢٤.

ومن تفسيره لعبارات من فوق شيوخه: قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: وكان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم"(١). وقال عبد الله أيضاً: "قال -(يعني أباه)-: وقال ابن المبارك: ما وُصف لي عن رجل إلا وجدته دون ما وُصف لي، إلا حَيْوَة. قال أبي: يعني في الصلاح"(٢).

٧- متابعته أحوال الرواة وتبديلُ حكمه عليهم إذا تغيرت أحوالهم: قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن إبراهيم بن الحكم؟ فقال: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس. ثم قال -أظنه قال-: كان حديثه يزيد بعدنا -ولم يَحمده-"(٣). وقال عبد الله أيضاً: "سئل عن دَهْثَم بن قُرّان؟ قال: كان شيخاً ليس به بأس...ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، فتُرك حديثه، متروك الحديث"(٤). وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الزبير بن عَرَبي، كيف هو؟ قال: لا أعرفه، ما أعلم أحداً روى عنه غيرَ حماد بن زيد. ثم قال: أراه لا بأس به"(٥). وسأل أبو طالب أحمد بن حُميد الإمامَ أحمدَ عن الحارث بن عبيد الإيادي فأجاب بقوله: "لا أعرفه"(٦)، وقد سأله عنه ابنه عبد الله بن أحمد فأجابه بقوله: "مضطرب الحديث"(٧). ورواية عبد الله هي المتأخرة فيما يبدو.

ومما يُلحق بالمنهج وإن لم يكن منه حقيقة:

كثرة استعمال الإمام أحمد عند الحكم على الرجال لحركات جسده، وكذلك التأوّه والتأفف ونحوهما، والحلف، واستخدام الرموز، وقطع الكلام:

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (١٢٨٥).
(٢) المصدر السابق (٤١٢٤).
(٣) المصدر السابق (٣٩١٨).
(٤) المصدر السابق (٣٢٣٧).
(٥) سؤالات أبي بكر الأثرم (٧٧).
(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٥٥.
(٧) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٤٠٠٥).

فأما استعماله لحركات الجسد: فإنه يكون عند الجرح والتليين خاصة، وذلك بتحريك اليد أو نفضها، أو التشنيج بين العينين، أو تحريك الرأس، أو التبسم، ومن أمثلة ذلك:

قال عبد الله بن أحمد: "سألته عن فَرْقَد السَّبَخي؟ فحرّك يده، كأنه لم يرضه"(١). وقال المرُّوذي: وعرضت على أبي عبد الله كتاباً فيه هذه الأسماء...وفيه: عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فَرْوة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فقال: ليس بهم بأس، إلا إسحاق. فإنه نفض يده، وضعّفه، وأنكره"(٢). وقال أبو الحسن الميموني: "حدثنا أبو عبد الله قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى، ثم قال لنا: كان صدوقاً في الحديث إن شاء الله... فقلت له: فابنه هذا -(يعني يحيى)- قال: لا أدري، ثم نفض يده في وجهي غير مرة يدفعه"(٣). وقال أبو طالب: "قيل لأبي عبد الله: حديث خُصَيْف؟...قال: خُصَيْف أضعفهم -وشَنَّج بين عينيه، يُضَعِّفُه-"(٤). وقال علي بن سعيد النسائي: "سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد، فضعفه، وحرّك رأسه"(٥). وقال أبو بكر الأثرم: "وذُكر لأبي عبد الله: عبدُ الكريم الخرّاز؟ فحمل عليه، وقال: ذاك الذي يروي عن أبي إسحاق. وتبسم"(٦).

وأما التأوه والتأفف ونحوهما: فقال حَرْب الكَرْماني: "وسألته عن الواقدي وأبي البَخْتري؟ فزبرني، وقال: نحن بعد في أبي البختري. وقال: آه آه"(٧). وسأله ابنه عبد الله

(١) المصدر السابق (٣٢٨٢).
(٢) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرُّوذي (٢٩٣،٢٩٧).
(٣) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (٣٤٧).
(٤) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٥.
(٥) أخرجه ابن حبان في المجروحين ٢/ ٤٥٢.
(٦) سؤالات أبي بكر الأثرم (٢٦).
(٧) مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه لحَرْب ٣/ ١٢٢٤.

عن القاسم بن عبد الله بن عمر العُمري فقال: "أُفّ أُفّ، ليس بشيء"(١). وقال عبد الله بن أحمد: "سألته عن عمر بن إبراهيم العبدي...فقلت له: هو ضعيف؟ فقال: هاه، له أحاديث مناكير، كان عبدُ الصمد يُحدث عنه"(٢).

وأما الحلف: فقال أبو داود السجستاني: "قيل -(يعني لأحمد)-: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله ثقة"(٣). وقال الإمام أحمد في أبي الوليد الطيالسي -كما في رواية الفضل بن زياد-: "إي لعمري إنه لشيخ الإسلام"(٤).

وأما استعمال الرموز: فإنه أكثر من استعمال عبارة (كذا وكذا)، قال عبد الله بن أحمد: "مسلم بن خالد الزَّنْجي؟ قال: هو كذا وكذا. قال عبد الله: الذي يقول أبي: كذا وكذا، كان يحرك يده"(٥).

وأما قطع الكلام -ولعله يقترن بالإشارة عنده-: فقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: وجويرية بن أسماء ليس به -يعني بأس- ثقة"(٦).

وقال أيضاً: "قلت لأبي: فيحيى بن أبي إسحاق؟ قال: في حديثه كأنه. قلت: فأيما أحب إليك: عبدُ العزيز أو يحيى؟ قال: عبد العزيز أوثق حديثاً من يحيى، عبد العزيز من الثقات، يحيى في حديثه بعض -يعني الضعف-"(٧).

فهذه معالم من منهج الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تدل على جلالته واتساعه في هذا العلم، وتُظهر حسنَ طريقته واعتدالَه وورعَه فيه.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣١٣٦).
(٢) المصدر السابق (٤٤٣٣).
(٣) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (٤٣٩).
(٤) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ١٨٠.
(٥) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣١٤٠).
(٦) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (٣٦٠٩).
(٧) المصدر السابق (٨١٢).

الخاتمة

تبوأ الإمام أحمدُ بن حنبل في نفوس المسلمين مكاناً عَلِيّاً، إذ كان إماماً في العلم، وقُدوة في العمل، كثرت مناقبه، واتسعت فضائله، وتنوعت محاسنه. وبحثي هذا متخصص في فرع علمي واحد من علوم هذا الإمام، وهو الجرح والتعديل.

فقد كان الإمام أحمدُ مجتهداً مطلقاً في هذا العلم، وإماماً حجة، ومرجعاً حافلاً متَّبَعاً، عايش الأقران النابغين في علم الحديث والرجال والعلل، كابن معين وابن المديني، فتلاقحت فهومهم، وتعاظمت علومهم، ونهضوا بهذا العلم حتى أبلغوه القمة، وصار دهر هؤلاء يُعرف بالعصر الذهبي للسنة.

وتلقى الإمام أحمدُ وجيلُه هذا العلم عن أئمة أفذاذ، وجهابذة ألْواذ، كيحيى القطان، وابن مهدي، ووكيع بن الجراح، وابن عُيينة، حتى ترسخت في العلم أذهانهم، وانصقلت به مواهبهم، وصاروا نَقَدة بارعين، وأئمة كاملين.

ولا يختلف اثنان في كون أحمدَ بنِ حنبل أحدَ أفراد النقاد المُقَدَّمين، والجهابذة المكثرين، كما اتصف هذا الإمام في نقده بالاعتدال، والورع في المقال، سالكاً فيه سبيل الإنصاف، ومجانباً مسلكي التساهل والاعتساف. وقد اتسعت دائرة نقده لتشمل تصرفاته فضلاً عن أقواله، إذ حَرَص على الرواية عن الثقات والمقبولين دون من سواهم.

وتلك المنزلة الفريدة التي بلغها الإمام أحمد دفعت العشرات من تلامذته النجباء إلى تلقي هذا العلم عنه وحفظه وتدوينه وتحريره ونقله، وممن قام بذلك أبو داود السجستاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو بكر المرُّوذي وأبو الحسن الميموني وأبو بكر الأثرم، إذ دَوّن كل واحد منهم كتاباً عنه في معرفة الرجال والعلل، وروى الناس هذه الكتب، وانتفعوا بها جيلاً بعد جيل. كما نُقلت أقوال هذا الإمام النقدية عن كثير غير هؤلاء كإسحاق بن إبراهيم بن هانئ وحَرْب الكَرْماني ومهنا بن يحيى الشامي، وغيرِهم الكثير. وثَمّة جماعة من تلامذة الإمام أحمد صنّفوا في التاريخ، واشتملت تواريخهم تلك على

جانب واسع من أحكام الإمام أحمد الرجالية كتاريخ أبي زرعة الدمشقي وتاريخ أبي طالب أحمد بن حُميد، وغيرِهما.

ثم اجتهد تلميذ تلامذة الإمام أحمد وهو أبو بكر الخلال في جمع علم الإمام أحمد كلِّه: فقهاً ورجالاً وعللاً وعقيدة، وغيرَها من الفنون، وسمع من نحو مئة نفس من تلامذة الإمام أحمد، ورحل في هذا السبيل، وكتبها عالية ونازلة، وصنّفها كتباً، وحرّرها كل تحرير، لكن ضاع اليوم أكثرُ هذا الجمع، ومما فُقد منه كاملاً جمعه كلام الإمام أحمد في معرفة الرجال.

وحَرَص بعض المتأخرين على جمع من تكلم فيه الإمام أحمد بجرح أو تعديل، لكن انتاب عملَه قصور شديد. ثم رام ذلك بعضُ المعاصرين فجمعوا وأكثروا، إلا أنهم كانت تُعوزهم الدقة والأناة والمنهجية وحسن التتبع وجودة التصنيف.

ولمكانة الإمام أحمد في علم الجرح والتعديل، وتبحّره في النقد، اعتمدَ الأئمة بعده أحكامه، وارتضَوْها، وتلامذته لم يُجهدوا أنفسهم في مسائلهم له، وتدوينِ أقواله في تواريخهم، لو لم يكن الإمام أحمدُ عندهم حجةً في النقد، وإماماً يقتدى في الجرح والتعديل. وأما من بعد هؤلاء التلامذة فإن كتبهم اليوم شاهدة على منزلة هذا الإمام في نقد الرجال، وذلك بما شحنوها من أقواله في الجرح والتعديل، وأبرز تلك الكتب: الضعفاء للعُقيلي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب، وكلُّها مسندة.

وألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد كثيرة جداً، غطّت جميع مراتب الجرح والتعديل بصورة وافية. وقد صَنَّفْتُ تلك الألفاظ على خمس مراتب للتعديل وخمس للجرح، والمراتب الأربع العليا للتعديل يُحتج بأصحابها عند الإمام أحمد، وأهل المرتبة الخامسة يُكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، ومنهم من يُكتب حديثه للاعتبار. وأما مراتب الجرح عنده فإن الأُوليين منها يُخرَّج حديثُ أهلها للاعتبار، وما كان دون ذلك لا يُكتب

حديثُ أصحابها لا احتجاجاً ولا اعتباراً.

فالمرتبة الأولى من مراتب التعديل: الوصف بما دل على المبالغة في التوثيق، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عند الإمام أحمد: كان نَسِيج وَحْدِه، جِهبذ، أمير المؤمنين، هل في الدنيا مثل فلان؟!، لا يَقَاسه في العلم أحد، إمام المسلمين في وقته، من معادن الصِّدق، إليه المنتهى في التثبت.

والمرتبة الثانية: تكرير صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عنده: ثبت ثبت ثبت، ثبت ثقة ثقة، ثقة ثقة ثقة، ثبت بخ بخ، ثقة بخ بخ، بخ بخ بخ، الحجة الثبت، ثبت ثقة، بخ ثقة، ثقة ثقة.

والمرتبة الثالثة: إفراد صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عنده: حجة، متثبت، ثَبْت، ثقة جداً، ثقة، بخ.

والمرتبة الرابعة: الوصف بما يلي التوثيق المطلق، ومن ألفاظها عنده: لا بأس به ثقة، ثقة إن شاء الله، أرجو أن يكون ثقة، ما أعلم إلا خيراً، ليس به بأس، ما أرى به بأساً، صدوق، صالح الحديث لا بأس به، صالح الحديث، مستقيم الحديث، مقارب الحديث.

والمرتبة الخامسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق أو الجزم بالاحتجاج، ومن ألفاظها عنده: ما به بأس إن شاء الله، أرجو أنه لا بأس به، لا بأس به وكان يهم، أرجو أن يكون صدوقاً، كان إن شاء الله صدوقاً، صالح الحديث إن شاء الله، أرجو أن يكون صالح الحديث، جائز الحديث، شيخ.

وأما مراتب الجرح، فالمرتبة الأولى: الوصف باللين، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عند الإمام أحمد: لَيِّن الحديث، ليس بذاك، ليس بالقوي في الحديث، ليس بحجة، لم يكن بالضابط، في حديثه بعض الضعف، أخشى أن يكون ضعيف الحديث، ليس بمحكم الحديث، لم يكن من النَّقْد الجيِّد، كذا وكذا.

والمرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها

عنده: ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، منكر الحديث، لا يُحتج بحديثه، لا يُعرف، مجهول لا يُعرف.

والمرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد -الذي هو أسهل من درجة الترك المطلق-، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عنده: ضعيف جداً، مطروح الحديث، واهي الحديث، شبه المتروك، مضطرب الحديث جداً، منكر الحديث جداً، ما أراه إلا ليس بشيء، لا يُشتغل به، لا يُروى حديثه، لا يُكتب حديثه.

والمرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق للراوي، لفظاً أو معنى، ومن ألفاظها عنده: متروك الحديث، ليس بثقة، ليس بشيء، ليس يسوى فَلْساً، أسقطوا حديثه، يسرق الأحاديث، يرُكَبِّ الأسانيد، أُفّ أُفّ ليس بشيء، ليس عليه قياس.

والمرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب، ومن ألفاظها عنده: من أكذب الناس، كذاب أفّاك، كذاب يضع الحديث، كذاب، يكذب جهاراً، كان يضع الحديث.

وللإمام أحمد منهجية دقيقة في الجرح والتعديل، وطريقة قويمة في نقد الرجال. وقد ذكرت أهم معالم منهجه العام والخاص كلٌ على حِدة.

فهذه خلاصة ما توصلت إليه في هذا البحث المتواضع، الذي يهدف إلى إظهار مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وإمامتِه في نقد الرجال.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فِهْرِس المصادر والمراجع[1]

١- الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين بن مُفْلح (ت٧٦٣هـ)، عالم الكتب ببيروت.

٢- الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين لابن المفضَّل المقدسي (ت ٦١١هـ)، تحقيق محمد سالم العبادي، أضواء السلف بالرياض.

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق محمد إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيّم (ت٧٥١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا (ت نحو ٤٧٥ هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٧- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لجمال الدين بن عبد الهادي المعروف بابن المِبْرَد (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وصّي الله عباس، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨- تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(١) اقتصرت فيه على المصادر والمراجع التي عزوت إلى صفحاتها، علماً بأني استفدت كثيراً من مصادر أخرى متعددة.

٩- تاريخ الدُّوري (ت٢٧١هـ) عن ابن معين، (ضمن كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ..دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠- تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمر العَمْروي، دار الفكر ببيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١١- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٣- تهذيب التهذيب لابن حجر (ت٨٥٢ هـ)، دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجّاج المِزّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عَوّاد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٦- الجامع لعلوم الإمام أحمد لخالد الرَّبّاط وآخرين، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بمصر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت عن النشرة الأولى لمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند.

١٨- ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ت٧٤٨هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غُدّة، (ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٩- الردّ على من اتّبع غيرَ المذاهب الأربعة لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) -ضمن كتاب مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي-، تحقيق طلعت الحُلْواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٠- الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢ هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٢١- رسالة في الجرح والتعديل لزكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٢- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، مطبعة الظاهر بمصر، ١٣٢٤هـ.

٢٣- سؤالات البَرْذعي (ت٢٩٢هـ) لأبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي الهاشمي، (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٤- سؤالات أبي بكر الأثرم (ت بعد ٢٦٠هـ) أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق عامر صبري، (ضمن كتاب ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٥- سؤالات أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد منصور، مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنورة ودار العلوم والحِكَم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٦- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٧- السنة لأبي بكر الخلال (ت٣١١هـ)، تحقيق عطية الزهراني، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٢٨- السنن (المجتبى) لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ودار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٩- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٠- شرح صحيح مسلم للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر ببيروت.

٣١- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق هَمّام سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٢- الصارم المُنْكي في الرد على السُّبْكي لشمس الدين بن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٣- الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) لأبي عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتناء عبد السلام علّوش، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٤- الصحيح (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ) لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٥- الضعفاء للعُقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفي، دار الصميعي بالرياض،

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٣٦- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز بالرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣٧- الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

٣٨- العلل (الصغير) لأبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) -آخر كتاب الجامع-، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٩- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق وصيّ الله عباس، دار القبس بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٠- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد للمرُّوذي (ت٢٧٥هـ)، وصالح بن أحمد بن حنبل (ت٢٦٥ أو ٢٦٦هـ)، والميموني (ت٢٧٤هـ)، تحقيق محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤١- علوم الحديث لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبد الكريم الخُضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ

٤٤- الفِهْرِسْت للنَّديم (ت٣٨٠هـ)، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٥- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود

وغيره، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٦- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم الدمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٤٧- المؤتلف والمختلف للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٨- مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم سعد، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٩- المجروحون من المحدثين لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق حمدي السَّلفي، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي بالقاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٢- مسائل أحمد بن حنبل لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٣- مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد بن حنبل (ت٢٦٥ أو ٢٦٦هـ)، تحقيق فضل الرحمن محمد، الدار العلمية بالهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥٥- مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لحَرْب بن إسماعيل الكَرْماني (ت٢٨٠هـ)، تحقيق فايز حابس، رسالة جامعية بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.

٥٦- المسند لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٧- معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق محمد المنقوش وإبراهيم القاضي، مبرة الآل والأصحاب بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥٨- المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية.

٥٩- المعجم المفهرس لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٠- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٦١- المعرفة والتاريخ للفَسَوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٢- مناقب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفرج بن الجَوْزي (ت٥٩٧هـ)، دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٦٣- منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال لقاسم سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٦٤- الموقظة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غُدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٦٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٦٦- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي

عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٧- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

فهرس الموضوعات

المقدمة **٤٩٣**

المبحث الأول: مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل **٤٩٦**

المطلب الأول: اجتهاد الإمام أحمد المطلق في الجرح والتعديل **٤٩٦**

أولاً: أسباب بلوغ الإمام أحمد مرتبة الاجتهاد المطلق في الجرح والتعديل ٤٩٦

أ- أصالة عصره ٤٩٦

ب- جلالة شيوخه النقاد ٤٩٩

ثانياً: دلائل بلوغ الإمام أحمد درجة الاجتهاد المطلق في الجرح والتعديل ٥٠٤

أ- استقلاليته في النقد ٥٠٤

ب- مرتبته بين النقّاد ٥٠٦

١- كونه أحد أفراد النُّقّاد المُقَدَّمين والمكثرين ٥٠٧

٢- اتصافه بالاعتدال في الجرح والتعديل ٥١٠

٣- حرصه على الرواية عن المقبولين دون غيرهم ٥١٣

المطلب الثاني: الاعتناء بجمع أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل **٥١٥**

أولاً: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل ٥١٥

أ- حرص تلامذة الإمام أحمد ومن قاربهم على حصر أقواله في الجرح والتعديل ٥١٦

ب- حرص المتأخرين والمعاصرين على حصر أقواله في الجرح والتعديل ٥٢٦

ثانياً: اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل ٥٣٠

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد **٥٣٦**

المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد **٥٣٧**

مراتب التعديل وألفاظها ٥٣٧

المرتبة الأولى: الوصف بما دل على المبالغة في التوثيق، لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٣٧

المرتبة الثانية: تكرير صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٣٨
المرتبة الثالثة: إفراد صفة التوثيق العالية، لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٣٩
المرتبة الرابعة: الوصف بما يلي التوثيق المطلق، وألفاظها ٥٤٠
المرتبة الخامسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق ٥٤٢
مراتب الجرح وألفاظها ٥٤٤
المرتبة الأولى: الوصف باللين، لفظاً أو معنى، وألفاظها عند الإمام أحمد ٥٤٤
المرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد، لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٤٦
المرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد...لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٤٧
المرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق للراوي، لفظاً أو معنى، وألفاظها ٥٤٩
المرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب، وألفاظها ٥٥١
المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل
فمن معالم منهجه العام ٥٥٢
١- أحكامه على الرواة تدور بين الحكم المطلق والحكم المقيَّد أو الخاص ٥٥٢
٢- تفنُّنه في اختيار عبارات الجرح والتعديل ٥٥٤
٣- الضعفاء منهم من يُكتب حديثهم ومنهم من يُهدر ٥٥٥
٤- صعوبة الجزم بحال الراوي أو إطلاق توثيقه، إن قلّ حديثه جداً أو كان لا يروي إلا عن ضعيف ٥٥٦
٥- المجهول على قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال، مع ذكره بعض التفاصيل في أمر الجهالة ٥٥٧
٦- حكمه على المبتدعة قائم على الاعتدال، مع بغضه للبدع ٥٥٨
٧- اعتداله في أمر المدلِّسين، مع كراهيته للتدليس ٥٦٣
اعتناؤه بذكر المختلطين من الثقات، وتحديدُ زمن اختلاطهم ومكانه، والتمييزُ بين من سمع

منهم قبل الاختلاط وبعده، مع وضعه ضوابط في ذلك ٥٦٤
مراعاته المسائل التي خالف فيها أهلُ بعض البلاد تأولاً ٥٦٥
بَلَديّ الرجل أعرف به من غيره في الأصل وأدقّ حكماً ٥٦٦
عدم قبول جرح الضعفاء للعدول ٥٦٦
الخطأ اليسير من الإمام الكبير لا يؤثر فيه ٥٦٧
إذا حَدَّث عن أحد وهو حيّ كان ذلك توثيقاً أو تعديلاً له ٥٦٧
يحكم على الراوي في الغالب بكلامه هو النابع من اجتهاده ٥٦٨
ومن معالم منهجه الخاص ٥٦٨
اعتناؤه كثيراً بتفسير الجرح ٥٦٨
استعماله بعض عبارات الجرح والتعديل في غير المرتبة المقررة على المشهور ٥٦٨
تحديده لمراتب بعض عباراته في الجرح والتعديل وتمييزُه بينها ٥٦٨
إطلاقُه التعديل...على من تَكَنّى بكنية معينة، أو كان من آل رجل معين ٥٧١
استعماله التورية في بعض الأوقات ٥٧١
تفسيره عند الحاجة لأقوال النقاد الذين اعتمد أحكامهم في الجرح والتعديل ٥٧٣
متابعته أحوال الرواة وتبديلُ حكمه عليهم إذا تغيرت أحوالهم ٥٧٤
ومما يُلحق بالمنهج وإن لم يكن منه حقيقة ٥٧٤
كثرة استعمال الإمام أحمد عند الحكم على الرجال لحركات جسده ٥٧٧
الخاتمـــــة ٥٨٩